الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

18-14 تشرين الأول/أكتوبر 2018

DH/2018/157-R.1

جنيف، 13-17 تشرين الأول/ أكتوبر 2018

لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين

موجز عن القضايا التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الـ157، من 13 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018

المحتويات

الصفحة

إفريقيا

- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:**

السيّد أوجين ديومي ندونغالا..... 3

السيّد ديودونيه باكونغو ميتونديكيه..... 5

السيّد فرانك ديونغو..... 7

- **موريتانيا**: السيّد محمد عولد غادة..... 9

الأمريكتان

- **فنزويلا**: ستّون برلمانيّاً..... 11

آسيا

- **أفغانستان**: السيدة فوزية كوفي..... 16
- **كمبوديا**: سبعة وخمسون برلمانياً..... 18
- **ماليزيا**: السيّد أنور إبراهيم..... 22

- **ماليزيا**: ستة عشر برلمانياً..... 24
- **المالديف**: خمسون برلمانياً..... 27
- **الفلبين**: السيّدة ليلى دي ليما..... 29

أوروبا

- **تركيا**: تسعو وخمسون برلمانياً..... 32

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- **فلسطين/ إسرائيل**: السيّد مروان البرغوثي..... 38
- **فلسطين/ إسرائيل**: السيّد أحمد سعدات..... 40
- **فلسطين**: السيّد محمد يوسف شاكر دحلان..... 42
- **فلسطين/ إسرائيل**: اثنان وعشرون برلمانياً..... 44
- **فلسطين**: اثنا عشر برلمانياً..... 48

جمهورية الكونغو الديمقراطية

زعيم المعارضة السياسية إتيان تشيسيكيدي (وسط اليمين) يستمع إلى جانب زعيم المعارضة يوجين ديومي ندونغالا (وسط اليسار) خلال قدّاس "السلام في الشرق"، في كنيسة سيدة كينشاسا، في 22 حزيران/يونيو 2012، بعد اشتباكات بين الجيش والمتمردين السابقين في الشرق، في المناطق الواقعة على حدود رواندا وأوغندا، ©وكالة الأنباء الفرنسية، عدسة/ جونيور ديدي كانّاه

COD-71- أوجين ديومي ندونغالا

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى (4.1)
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف (5.1)
- ✓ غياب الإجراءات القانونية في مرحلة التحقيق (1.8.1)
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة (2.8.1)
- ✓ حق الاستئناف (4.8.1)
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية (2.4.2)

قضية COD-71

جمهورية الكونغو الديمقراطية:

برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: عضو في المعارضة من الرِّجال في البرلمان

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1 (أ) و (د) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: تموز/ يوليو وكانون الأوّل/ ديسمبر 2012

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأوّل/ أكتوبر 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: حزيران/ يونيو 2013

ملخّص القضية:

تعرّض السيّد ندونغالا لحملة من المضايقات السياسية والقانونية التي استهدفت إبعاده عن العملية السياسية منذ حزيران/ يونيو 2012. وفي نيسان/ أبريل 2013، أُلقي القبض عليه، وفي 26 آذار/ مارس 2014، حُكم عليه بالسجن عشر سنوات بتهمة الاغتصاب. عانى من مخالفات خطيرة. وخلصت اللجنة إلى أن الحقوق الأساسية للسيد ندونغالا قد انتهكت. في 3 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2016، توصلت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى استنتاجات مماثلة ودعت إلى إطلاق سراحه.

على الرغم من اعتماد توصية لصالح الإفراج عنه صدرت في التقرير النهائي للمشاورات الوطنية التي عقدت بين القوى السياسية للأغلبية والمعارضين في أيلول/ سبتمبر 2013، رفض رئيس الدولة منح عفو رئاسي وإطلاق سراح مشروط للسيد ندونغالا. تمّ إدراج اسم السيّد ندونغالا في قائمة السجناء السياسيين الذين سيتم إطلاق سراحهم في الاتفاق السياسي في 31 كانون الأوّل/ ديسمبر 2016، كجزء مما يسمى تدابير "بناء الثقة" قبل الانتخابات المقرّر إجراؤها في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2018.تنصُّ شروط تنفيذ الاتفاق التي اعتمدت في 27 نيسان/ أبريل، على إطلاق سراحه في غضون خمسة أيام. غير أنه لم يتم احترام الاتفاقية على الرغم من تدخلات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (NHRC-DRC) والمجلس الوطني لمتابعة الاتفاق والعملية الانتخابية (CNSA).

وقد دخل السيد ندونغالا المستشفى في كينشاسا منذ 21 نيسان/أبريل 2017. ووفقاً لما ذكره المدعي، فإنه يحتاج إلى رعاية غير متاحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ظل طلب محاميه على نقله إلى مستشفى آخر في الخارج من دون إجابة.

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدورة الـــ 152 (كانون الثّاني/ يناير 2017)

متابعة حديثة:

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2017)
- بلاغ من مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2018
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/ سبتمبر 2018)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2018

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: أيلول/ سبتمبر 2018

جمهورية الكونغو الديمقراطية

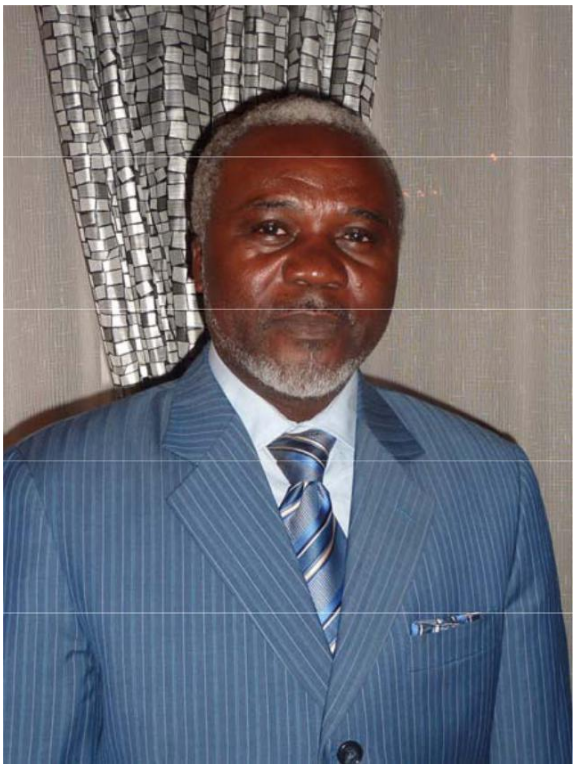

السيد ميتونديكيه، الاتحاد البرلماني الدولي، حزيران/يونيو 2013

COD72 – ديودونيه باكونغو ميتونديكيه

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

✓ **التهديدات، أعمال التخويف (5.1)**

✓ **انتهاك حرية التنقل (3.2)**

ملخص القضية:

أُلقي القبض على السيد ميتونديكيه، مع أسرته وحراسه الشخصيين، في ظروف مثيرة للجدل، في شباط/فبراير 2012. إنه متهم بالتمرد والإخلال بأمن الدولة، وتمت تبرئته من جميع التهم الموجهة إليه، ولكن حكم عليه في المحكمة الابتدائية والنهائية في المحكمة العليا في 25 شباط/فبراير 2012 بالسجن لمدة 12 شهرا بسبب التحريض على الكراهية. واتسمت العملية القضائية بالمخالفات، التي انعكست إلى حد كبير في قرار المحكمة العليا. أُطلق سراح السيد ميتونديكيه في 28 كانون الثاني/يناير 2013

قضية COD-72

جمهورية الكونغو الديمقراطية: البرلمان المنتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: عضو في البرلمان للأغلبية، انضم إلى المعارضة في فترة الأحداث

المدعي: القسم I (1) (أ) و (د) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: آب/أغسطس 2012، أيار/مايو 2014

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/أكتوبر 2016

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: حزيران/يونيو 2013

بعد قضاء مدة العقوبة. وأفاد المدعون بأن السيد ميتونديكيه قد فاز في دعوى مدنية ضد الدولة الكونغولية في العام 2015.

ونظراً لدواعي القلق المتعلقة بسلامتهم وغياب التدابير من جانب سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان حماية السيد ميتونديكيه وعائلته ومن أجل وضع حد للتهديدات، فقد لجأوا إلى الخارج في أوائل عام 2014. ومع ذلك، فإنهم لا يزالون يتلقون، بانتظام، التهديدات أثناء وجودهم في المنفى، ووفقاً للمدعي، فإن أقاربهم الذين بقوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتعرضون للتخويف. ولهذا السبب، لا يستطيع السيد ميتونديكيه العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الوقت من دون خوف على حياته، ولم يتمكن من الترشح في الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2018. وبحسب المدعي، يود السيد ميتونديكيه أن ينتقل إلى بلد آخر. وأفاد المدعون أن السيد ميتونديكيه لم يحصل على أي مساعدة فيما يتعلق بانتقاله إلى بلد آخر لأنه، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، قدم دعماً مالياً وسياسياً كبيراً لجماعة مسلحة قبل إلقاء القبض عليه. وينفي السيد ميتونديكيه هذه الاتهامات، ويستند إلى افتراض البراءة.

وأفاد رئيس الجمعية الوطنية في رسالة بتاريخ 21 آب/أغسطس 2017 أنه طلب من اللجنة التنفيذية إجراء تحقيقات في الأسباب التي دفعت السيد ميتونديكيه إلى الذهاب إلى المنفى وطلب مقترحات بشأن كيفية تسهيل عودته.

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدورة الـ152 (كانون الثاني/يناير 2017)

متابعة حديثة:

-بلاغ من السلطات :مرسلة من رئيس الجمعية الوطنية (آب/أغسطس 2017)

-بلاغ من مقدم الشكوى :أيلول/سبتمبر 2018

- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2018)

- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقدم الشكوى: أيلول/سبتمبر 2018

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: أيلول/سبتمبر 2018

جمهورية الكونغو الديمقراطية

فرانك ديونجو، رئيس الحزب الليبرالي، حزب المعارضة الكونغولية © صورة لوكالة فرانس برس /عدسة بابي مولونغة

COD-86 – فرانك ديونغو

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)
- ✓ التعذيب والمعاملة السيئة وأعمال العنف الأخرى (4.1)
- ✓ غياب الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق وقلة إجراءات المحاكمة العادلة (1.8.1 و1.8.2)
- ✓ حق الاستئناف (4.8.1)
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات (2.2)
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية (3.4.2)

قضية COD-86

جمهورية الكونغو الديمقراطية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: عضو المعارضة في البرلمان

مقدم الشكوى المؤهل: القسم1 (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: كانون الأول/ ديسمبر 2016

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ...

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجلسة ال 152 (كانون الثاني/ يناير 2017)

ملخّص القضية:

تمّ اعتقال السيّد ديونغو _ وهو عضو من المعارضة في البرلمان_ مع العديد من النشطاء من حزبه السياسي في منزله في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016 من قبل جنود الحرس الرئاسي. تعرّض للتعذيب وحكم عليه دون محاكمة بإجراءات عاجلة، رغم وجود حالة طبية مقلقة نتيجة سوء المعاملة في الحجز. في 28 كانون الأول/ ديسمبر 2016، حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات في محكمة البداية والاستئناف، في اعتقال تعسفي واحتجاز غير قانوني تفاقم بسبب التعذيب. كان يقضي عقوبة السجن في مستشفى كنشاسا منذ ذلك الوقت. وقد حُوكم نشطاء الحزب الذين قُبض عليهم مع السيّد ديونغو بشكل منفصل وتمت تبرئتهم أو الحكم عليهم بالسجن لعدة أشهر. رفضت المحكمة العليا طلباً لإعادة المحاكمة. لم تتخذ السلطات أي إجراء لمعاقبة أيّ من مرتكبي أعمال التعذيب المرتكبة ضد عضو البرلمان.

متابعة حديثة

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)
- بلاغ من مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2018
- رسالة من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/ سبتمبر 2018)
- بلاغ الموجهة إلى مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2018

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: أيلول/ سبتمبر 2018

أحدث اعتقال السيّد ديونغو وإدانته وسط احتجاجات أسفرت عن تأجيل الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتمديد فترة ولاية الرئيس كابيلا (التي كان من المفترض أن تنتهي في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016) وتزايد قمع أعضاء المعارضة والمجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، وقع اعتقاله وسط موجة من الاعتقالات وأعمال العنف في 19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2016 أطلقتها قوات الأمن الكونغولية لمنع حدوث أي مظاهرات من جانب المعارضة. كان السيّد ديونغو هو السياسي الوحيد الذي تجرأ على مواصلة دعوة الناس للاحتجاج على ذلك التاريخ الرمزي.

يعتبر السيّد ديونغو سجيناً سياسياً من قبل المعارضة الكونغولية. ورغم التزام السلطات بالإفراج عن السجناء السياسيين بموجب الاتفاق السياسي في 31 كانون الأول / ديسمبر كجزء من تدابير "بناء الثقة" المزعومة، لم يتحقق أي تقدم. ستجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

موريتانيا

محمد ولد غادة

MRT-02-محمد عولد غادة

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)
- ✓ عدم وجود الإجراءات القانونية الواجبة في مراحل التحقيق (1.8.1 و2.8.1)
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية (3.4.2)

قضية MRT-02

موريتانيا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: رجل، معارض عضو سابق في مجلس الشيوخ

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1(1) (أ)، (ب) و(د) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: كانون الثاني/ يناير 2018

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: . . .

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: . . .

متابعة حديثة:

- بلاغ من مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2018
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقدم الشكوى: شباط/فبراير 2018

ملخّص القضية:

يزعم المدعي أن السيّد محمد ولد غادة، عضو مجلس الشيوخ المعارض اعتُقل بشكل تعسفي في 10 آب/ أغسطس 2017 وتم احتجازه لمدة 10 أيام دون إمكانية الوصول إلى عائلته أو محاميه. ويزعم أنه أُبلغ فقط بالتهم الموجهة إليه في 1 أيلول/ سبتمبر، عندما تمّ تحويل احتجازه رسمياً إلى محتجز المحاكمة الابتدائية في سياق التحقيق القضائي في الفساد.

ويعتبر المدعي أن التهم الموجهة إلى السيّد ولد غادة لا أساس لها من الصحة وأن حقوقه الدفاعية قد انتهكت. في رأيهم، يعاقب عضو مجلس الشيوخ من قبل الحكومة الحالية لتحفيز المعارضة من أجل التصويت ضد مشروع التعديلات على الدستور وضد الاستفتاء الذي أجري في 5 آب/ أغسطس 2017، وكان أحد أهدافه هو حلّ مجلس الشيوخ. ومن وجهة نظرهم، فإنه يُعاقب أيضاً على الإبلاغ، أثناء التحقيق البرلماني، عن أعمال فساد تورط فيها أشخاص قريبين من رئيس الدولة.

- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية، (نيسان/ أبريل وتموز/ يوليو 2018)

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: أيلول/ سبتمبر 2018

أعربت عدة منظمات دولية عن قلقها إزاء الاعتقال التعسفي للسيّد ولد غادة. كما أحيلت القضية إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الذي اعتبر احتجاز السيّد ولد غادة تعسفياً ودعا السلطات الموريتانية إلى الإفراج عنه فوراً.

وبعد اتهامه في قضية تشهير أخرى، حُكم على السيّد ولد غادة في 13 آب/ أغسطس 2018 بالسجن لمدة ستة أشهر. ومع ذلك، في 1 أيلول/ سبتمبر 2018، أُطلق سراح السيّد ولد غادة مع بقائه قيد المحاكمة تحت إشراف قضائي. وبسبب احتجازه الطويل، لم يتمكّن السيّد ولد غادة من المشاركة في الانتخابات التشريعية التي أجريت في أيلول/ سبتمبر 2018، والتي فاز بها الحزب الحاكم.

فنزويلا

ماريا غ. هرناندیز، نورا براش، ستالين غونزاليس ودلسا سولورزانو في الجمعية الوطنية،
آذار/ مارس 2018 © د. سولورزانو

VEN 10- بياجيو بيلييري
VEN 11- جوزيه مونتييل
VEN 12- هيرنان اليمان
VEN 13- ريتشارد بلانكو
VEN 16- خوليو بورجيه
VEN 19- نورا براشو
VEN 20- اسماعيل غراسيا
VEN 22- ويليام دافيلا
VEN 24- نيرما غورولا
VEN 25- خوليو يغارزا
VEN 26- روميل غوزامانا
VEN 27- روزميت مانتيلا
VEN 28- انزو بريتو
VEN 29- غالبيرتو سوجو
VEN 30- غيلبر كارو
VEN 31- لويس فلوريدو
VEN 32- ايدورو غونزاليه
VEN 33- جورج ميلان

VEN 46- ماركو بوزو
VEN 47- جوزيه بريتو
VEN 48- يانيت فيرمين
VEN 49- دينورا فيغورا
VEN 50- وينستون فلوريس
VEN 51- عمر غونزاليه
VEN 52- ستالين غونزاليه
VEN 53- جوان غايدو
VEN 54- توماس غوانيبا
VEN 55- جوزيه جورا
VEN 56- فريدي غوفارا
VEN 57- رافاييل غوزمان
VEN 58- ماريا ج. هيرناندیز
VEN 59- بييرو مارون
VEN 60- جوان ا. ميجيا
VEN 61- خوليو مونتويا
VEN 62- جوزيه م. اوليفارس
VEN 63- كارلوس باباروني

VEN 34- ارماندو ارماس

VEN 35- أميريكو دو غرازيا

VEN 36- لويس باديلا

VEN 37- جوزيه ريغنولت

VEN 38- دينيس فيرناندیه

VEN 39- أوليفيا لوزانو

VEN 40- ديلسا سولورزانو

VEN 41- روبيرت أكالا

VEN 42- غابي أريلانو

VEN 43- كارلوس باستاردو

VEN 44- ماريالبرت باريوس

VEN 45- أميليا بيليساريو

VEN 64- ميغول بيزارو

VEN 65- هنري راموس الوب

VEN 66- جوان ريكويزينز

VEN 67- لويس ي. روندون

VEN 68- بوليفيا سواريه

VEN 69- كارلوس فاليرو

VEN 70- ميلاغرو فاليرو

VEN 71- جيرمان فيرير

VEN 72- أدريان د,أليا

VEN 73- لويس ليبا

VEN 74- كارلوس بيريزبيتيا

VEN 75- مانويلا بوليفار

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف (4.1)
- ✓ التهديدات والتخويف (5.1)
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفي (6.1)
- ✓ عدم وجود الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق (1.8.1)
- ✓ التأخيرات المفرطة (3.8.1)
- ✓ انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير (1.2)
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات (2.2)
- ✓ انتهاك حرية التنقل (3.2)
- ✓ الإلغاء التعسفي أو تعليق الولاية البرلمانية (2.4.2)
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية (3.4.2)
- ✓ أفعال أخرى تعوق ممارسة التفويض البرلماني (5.4.2)

قضية VEN- COLL-06

فنزويلا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: 60 عضو معارضة من البرلمان (45 رجلاً و15 امرأة)

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1(1) (ج) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: آذار/ مارس 2017

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: - - -

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: استماع لوفد فنزويلا إلى الجمعية العامّة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/ أكتوبر 2018)

متابعة حديثة

- بلاغ من السلطات: اجتماع بين الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والممثل الدائم لفنزويلا في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف (حزيران/ يونيو 2017)
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2018
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/ فبراير 2018)
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2018

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: تشرين الأول/أكتوبر 2018

ملخّص القضية:

تتعلق القضية بادعاءات موثوقة وخطيرة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على 60 برلمانياً من ائتلاف حزب الوحدة الديمقراطي (MUD) على خلفية الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات التنفيذية والقضائية في فنزويلا لتقويض أداء الجمعية الوطنية واغتصاب صلاحياتها. يعارض حزب الوحدة الديمقراطي حكومة رئيس مادورو وحصل على أغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية في أعقاب الانتخابات البرلمانية في 6 كانون الثاني/ ديسمبر 2015.

بعد فترة وجيزة من الانتخابات، في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أمرت الدائرة الانتخابية للمحكمة العليا بتعليق أربعة أعضاء في البرلمان، ثلاثة منهم من وزارة الدفاع، بعد مزاعم بالتزوير. قررت الجمعية الوطنية أولاً تجاهل الحكم، معتبراً أن الادعاءات لا أساس لها من الصحة. مما دفع المحكمة العليا إلى إعلان جميع قرارات الجمعية باطلة وملغية. وأدى أعضاء البرلمان في النهاية اليمين أمام الجمعية الوطنية في 16 تموز/ يوليو 2018، حيث فشلوا في أي محاولة لفحص الاحتيال المزعوم.

منذ آذار/ مارس 2017، تعرّض ما يقرب من 40 برلمانياً للهجوم من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والمؤيدين للحكومة أثناء المظاهرات. وتكثفت هذه الاحتجاجات بعد إعلان رئيس مادورو عن عقد جمعية تأسيسية، انتُخبت بعد ذلك في 30 تموز/ يوليو 2017، لإعادة كتابة الدستور.
أُلقي *القبض على* السيّد خوان ريسيسينس واعتُقل في 7 آب/ أغسطس 2018 بتهمة التورط في محاولة اغتيال مزعومة للرئيس مادورو قبل ثلاثة أيام. هناك مخاوف جدية بشأن معاملته في الاحتجاز واحترام الإجراءات القانونية الواجبة بعد رفع الحصانة البرلمانية على الفور، وليس من قبل الجمعية الوطنية ولكن من قبل الجمعية التأسيسية. ويدعي مقدم الشكوى أن السيّد ريكستينس يُكره على الاعتراف بالمسؤولية عن الجريمة. وأمضى تسعة آخرون من أعضاء الجمعية الوطنية فترة احتجاز لمدة أربع سنوات في السنوات الأخيرة، دون احترام لحصانهم البرلماني، قبل الإفراج عنهم واستمرار إخضاعهم للإجراءات القانونية ذات الدوافع السياسية.

في العام 2017، صودر جواز السفر ستة من أعضاء البرلمان بشكل تعسفي لما يتعلق بعملهم البرلماني الدولي. تمّ عزل اثنين من أعضاء البرلمان الآخرين من شغل المناصب العامّة، بدعوى عدم وجود أساس قانوني. غادر ستة أعضاء في البرلمان، بما في ذلك الرئيس السابق بورخيس، تاركين فنزويلا في مواجهة المضايقة والترهيب المستمر.

لم تقدم الحكومة أي تمويل للجمعية الوطنية منذ آب/ أغسطس 2016. في قرارها الصادر في 18 آب/ أغسطس 2017، دعّمت الجمعية التأسيسية نفسها بسلطات تشريعية. وقد احتلت الجمعية التأسيسية العديد من مباني الجمعية الوطنية. حتى أن المساحة المحدودة التي تستخدمها الجمعية الوطنية قد تمّ غزوها واحتلالها، مع

احتجاز عدد من أعضاء البرلمان كرهائن وضربهم من قبل مؤيدي الحكومة، والإفلات من العقاب، وعلى الأخص في 27 حزيران/ يونيو و5 تموز/ يوليو 2017.

فشلت الجهود طويلة الأمد منذ عام 2013 لإرسال وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى فنزويلا في ظل غياب إذن واضح من الحكومة للسماح بالعمل مع الوفد والعمل معه.

منذ كانون الثاني/نوفمبر 2018، كانت هناك مظاهرات واسعة النطاق في جميع أنحاء فنزويلا للاحتجاج على الوضع الاقتصادي الرهيب والعملية الانتخابية المتعلقة بقرار إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في 20 أيار/ مايو 2018. في أوائل عام 2018، تمّ حرمان حزب الوحدة الديمقراطي من قبل السلطات القضائية من تقديم مرشح واحد مشترك، ومن الأحزاب الفردية التي تنتمي إلى ائتلاف حزب الوحدة الديمقراطي، فقط *العمل الديمقراطي*، (AD) وغيرها من أحزاب المعارضة الثانوية يسمح لها الآن بالمشاركة. إن أغلبية الزعماء الشعبيين لحزب الوحدة الديمقراطي وغيرهم من أعضاء المعارضة هم إما في السجن، أو غير مؤهلين للوقوف في الانتخابات أو في المنفى. وفي ضوء أوجه القصور في العملية الانتخابية، أعلنت طاولة الوحدة الديمقراطية (MUD) أنها ستقاطع الانتخابات. ورفض مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، و "مجموعة ليما" التي تضم 15 بلدا من الأمريكيتين، والولايات المتحدة العملية الانتخابية. ولم يتم تنفيذ المقترحات الأخيرة من الرئيس مادورو ورئيس الجمعية التأسيسية لتقديم موعد الانتخابات التشريعية بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية، على الرغم من أن ولاية الجمعية الوطنية تنتهي في كانون الثاني/يناير 2021، ومع أنه لا تزال هناك خطط لإجراء انتخابات تشريعية في وقت مبكر.

منذ أيار/ مايو 2016، كانت جهود الوساطة، في المقام الأول من جانب المعنيين في المنطقة، جارية لدمج الحكومة والمعارضة معاً. ولم تسفر هذه الجهود عن أي نتائج ملموسة. ويبدو أنه في 7 شباط/ فبراير 2018 تمّ تعليق المحادثات "إلى أجل غير مسمى".

أفغانستان

©الاتحاد البرلماني الدولي 2016/10/25

AFG-05 – فوزية كوفي

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف (5.1)
- ✓ الإفلات من العقاب (3)
- ✓ عدم وجود الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق (1.8.1)
- ✓ حق الاستئناف (4.8.1)
- ✓ انتهاكات أخرى (4): الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامّة

قضية Case AFG-COLL-01

أفغانستان: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: امرأتين معارضتين عضوتان في البرلمان

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1 (1) (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: نيسان/ أبريل 2010

ملخّص القضية:

كانت السيدة فوزية كوفي، عضو في مجلس الشعب (وليسي جيرغا) في أفغانستان، ضحية للعديد من الهجمات بلا عقاب والتهديدات بالقتل منذ عام 2010. وكانت مناصرة لحقوق المرأة في أفغانستان، منذ أمد بعيد.

وفي أوائل آب/ أغسطس 2018، أبطلت لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة (IECC) ترشيح السيّدة فوزية كوفي والسيّدة مريم كوفي للانتخابات البرلمانية في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 بشأن قوة الشكاوى التي تزعم ارتباطها بالجماعات المسلحة غير القانونية. كما تمّ استبعاد ما مجموعه 35 مرشحاً آخرين، من بينهم 10 من البرلمانيين الحاليين. هذه القرارات نهائية ولا توجد سبل انتصاف قانونية محلية متاحة بموجب القانون الأفغاني.

ويزعم المدعين أن العملية انتهكت ضمانات مراعاة الأصول القانونية وقرينة البراءة المحمية بموجب الدستور الأفغاني. يدعي المدعين أن القرارات كانت ذات دوافع سياسية واستبعدوا البرلمانيين من العملية الانتخابية لأنهم كانوا ينتقدون الحكومة الحالية. ووفقاً للمدعين، فإن الاتهامات الموجهة إليهم خاطئة ولا أساس لها من الصحة.

ولم ترد أي معلومات من السلطات الأفغانية.

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: كانون الثاني/ يناير 2015

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: - - -

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: الاستماع إلى أعضاء وفد أفغانستان في الجمعية العامّة الـ132 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2015)

متابعة حديثة

- بلاغ من السلطات: - - -
- بلاغ من المدعي: تشرين الأول/ أكتوبر 2018
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة موجهة إلى رئيس أفغانستان (أيلول/ سبتمبر 2018)، رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الشعب (آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 2018)؛ رسالة موجهة إلى لجنة الشكاوى المستقلة للانتخابات (آب/ أغسطس 2018)
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 2018

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: نعم

التحديث الأخير للتقرير: تشرين الأول/أكتوبر 2018

كمبوديا

يُرافق كمال سوخا من قبل الشرطة من منزله في بنوم بنه في 3 أيلول/ سبتمبر،
2017 © صورة لوكالة فرانس برس

KHM 27- تشان تشينغ	KHM 76- كاي واندارا
KHM 48- السيّدة مو سوتشوا	KHM 77- ليتاي اللوح
KHM 49- كيو فروم	KHM 78- سيدارث بون ليم
KHM 50- هو فإن	KHM 79- كيميا ليم
KHM 51- لونغ راي	KHM 80- بوتا طويلة
KHM 52- نوت رومدول	KHM 81- السيّدة لي سري فينا
KHM 53- سوثافارين الرجال	KHM 82- ماو مونيفان
KHM 54- ريل خيمارين	KHM 83- نجم نهينج
KHM 55- سوك هور هونغ	KHM 84- تشيانج كيم نغور
KHM 56- سوفيا كونغ	KHM 85- أوو تشانراث
KHM 57- ناي تشامرويون	KHM 86- أوو تشانريث
KHM 58- سام رينسي	KHM 87- راتانا دبوس
KHM 59- وأنا أم سام	KHM 88- بول هوم
KHM 60- سوخا	KHM 89- السيّدة بوت بوو
KHM 61- السيّدة ثاك لاني	KHM 90- أمسا سوك

-KHM 62 ينتميان شيا

-KHM 63 تشيام تشاني

-KHM 64 تشيف كاتا

-KHM 65 دام سيثيك

-KHM 66 دانغ كامران

-KHM 67 المهندس كي إينج

-KHM 68 دانارو هينغ

-KHM 69 السيّدة كه سوفانروث

-KHM 70 بومسين سام كين

-KHM 71 كيو سامباث

-KHM 72 فانديثُ خَي

-KHM 73 فيرث كيمسور

-KHM 74 كونغ بورا

-KHM 75 كونج كيمهاك

-KHM 91 ابن تشهاى

-KHM 92 رضا سون

-KHM 93 السيّدة تي تشانموني

-KHM 94 السيّدةتيولونغ سومورا

-KHM 95 فانتشان توك

-KHM 96 يوكدا توون

-KHM 97 خويرت تووت

-KHM 98 أوك قدري يوث

-KHM 99 فإن ناريث

-KHM 100 ييم بونهياريث

-KHM 101 ييم سوفان

-KHM 102 يون ثارو

-KHM 103 السيّدة تيب سوثي

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات (2.2)
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية (2.4.2)
- ✓ غياب الإجراءات القانونية في مرحلة التحقيق (1.8.1)
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة (2.8.1) والتأخير المفرط (3.8.1)
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية (3.4.2)
- ✓ انتهاك حرية التنقل (3.2)
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف (5.1)
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة (4.1) والإفلات من العقاب (3) [1]
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)[2]
- ✓ ظروف الاحتجاز اللاإنسانية (7.1) [3]

ملخّص القضية:

في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، قامت المحكمة العليا بحل حزب المعارضة الوحيد في كمبوديا، حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي (CNRP)كما حظرت 118 من قادة اللجنة (من بينهم جميع أعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم 55 عضواً) من الحياة السياسية لمدة خمس سنوات دون إمكانية

قضية KHM-Coll-03

كمبوديا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: 57 نائباً سابقاً من المعارضة (50 رجل وسبع نساء و 55 من الجمعية الوطنية واثنان من مجلس الشيوخ)

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1(1) (ج) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: تشرين الثاني/ نوفمبر 2011

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: شباط/ فبراير 2016

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد كمبوديا إلى الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 139 (تشرين الأول/ أكتوبر 2018)

متابعة حديثة:

- بلاغ من السلطات: رسالة من الأمين العام للجمعية الوطنية (آذار/ مارس2018)
- بلاغ من مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2018

[1] يخص KHM56 وKHM57.

[2] يخص ما كان يطبق من قبل على أعضاء البرلمان السابقين التاليين في قضية: KHM48، KHM49، KHM50، KHM51، KHM52، KHM53، KHM54، KHM55، KHM59، وKHM60. وهي حالياً تطبق على KHM60.

[3] يخص فقط KHM60 فيما يتعلق بالسجن الانفرادي.

الاستئناف. تمّ إلغاء تفويضهم البرلماني على الفور وإعادة توزيع مقاعدهم على الأحزاب السياسية غير المنتخبة المزعومة الانحياز للحزب الحاكم. استند قرار المحكمة العليا إلى اتهامات بالتآمر مع دولة أجنبية للإطاحة بالحكومة الشرعية. بعد ذلك فر معظم البرلمانيين السابقين من كمبوديا وذهبوا إلى المنفى.

- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى الأمين العام للجنة الوطنية (أيلول/ سبتمبر 2018)
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2018

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: أيلول/سبتمبر 2018

وقد تمّ حلّ حزب الانقاذ الوطني الكمبودي على خلفية تهديدات مستمرة ومتكررة وتوجيه اتهامات جنائية لا أساس لها ضد أعضاء البرلمان. وكان رئيس الوزراء قد حذرهم مراراً وتكراراً من أن اختيارهم الوحيد هو الانضمام إلى الحزب الحاكم أو الاستعداد لحل حزبهم وحظره. منذ عام 2013، واجه نحو 13 عضواً من أعضاء البرلمان في حزب الانقاذ الوطني الكمبودي اتهامات جنائية فيما يتعلق بالاحتجاجات أو البيانات التي تنتقد حزب الشعب الكمبودي ورئيس الوزراء. وانتهت جميع الإجراءات بإدانة منهجية وأثارت قضايا خطيرة تتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة وعدم استقلال القضاء. تعرض عضوان في البرلمان لهجمات جسدية مرت من دون عقاب.

وبعد عام من الاحتجاز في الحبس الانفرادي، الذي اعتبره فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في أواخر نيسان/ أبريل 2018، تعسفياً وله دوافع سياسية، وضع السيّد كيم سوخا في 10 أيلول/ سبتمبر 2018 تحت المراقبة القضائية، اتحت شروط بمثابة الإقامة الجبرية. ولا تزال الإجراءات القضائية مستمرة ضد السيّد سام رينسي والسيّد كيم سوخا، لم تستكمل بعد إجراءات المحاكمة الأولية لهذا الأخير. ويجازف السيّد كيم سوخا بالسجن لمدة 30 سنة للتخطيط للإطاحة بالحكومة، على أساس خطاب تلفزيوني في عام 2013 دعا فيه إلى تغيير سياسي سلمي في كمبوديا، من دون أن يحرض في أي وقت على العنف أو الكراهية أو ينطق بكلمات تشهيرية.

ماليزيا

السيّد أنور إبراهيم وزوجته، في مقر الاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، 2005
© الاتحاد البرلماني الدولي

MYS-15 – أنور إبراهيم

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة (2.8.1)
- ✓ تعليق تعسفي للولاية البرلمانية (2.4.2)

ملخّص القضية:

اتهم داتو سيري أنور إبراهيم، نائب رئيس الوزراء السابق ووزير المالية الماليزي باللواط في 6 آب/أغسطس 2008 للمرة الثانية بينما كان زعيم المعارضة وفي خضم حملة انتخابية. بدأت المحاكمة في كانون الثاني/يناير 2010. وفي 16 أيار/ مايو 2011، قرّر قاضي المحاكمة أن هناك دعوى *ظاهرة الوجاهة* وأن المتهم كان لديه محامي دفاع لتقديم بيان. وكانت هناك بواعث قلق جدية بشأن نزاهة الإجراءات، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الأدلة الأساسية للملاحقة القضائية. كان مراقب الاتحاد البرلماني الدولي حاضراً في عدد

قضية MYS-15

ماليزيا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: عضو المعارضة في البرلمان

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1 (1) (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: كانون الثاني/ يناير 2010

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: نيسان/ أبريل 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: تموز/ يوليو 2015

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة الاستماع مع الوفد الماليزي في الجمعية العامّة الـ 133للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/ أكتوبر 2015)

من جلسات الاستماع واعتبر بعد الكشف عن علاقة حب بين أحد أعضاء فريق الادعاء ومقدم الشكوى (الشخص الذي يُدّعي اللواط) أن المحاكمة قد تعرضت للخطر إلى درجة تبرر لها "المصلحة العامّة" وقف الإجراءات ". بعد إغلاق قضية الادعاء، حكم القاضي في أيار/ مايو 2011 بأن الدفاع كان لديه قضية للإجابة عليها. تمت تبرئة السيّد أنور إبراهيم من المحكمة الابتدائية في 9 كانون الثاني/ يناير 2012.

متابعة حديثة:

- بلاغ من السلطات: اجتماعات خلال البعثات الميدانية (حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2015)
- بلاغ من مقدم الشكوى: كانون الثاني/يناير 2018
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة إلى رئيس مجلس النواب (تشرين الثاني/نوفمبر 2017)
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقدم الشكوى: حزيران/يونيو 2018

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: أيلول/سبتمبر 2018

وقد أطلق المدعي العام استئنافاً. في 7 آذار/ مارس 2014، أدين السيّد أنور إبراهيم وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. حضر أحد مراقبي المحاكمة التابع للاتحاد البرلماني وقدم تقارير كثيرة عن إجراءات الاستئناف في تموز/يوليو، أيلول/سبتمبر، وكانون الأول/ديسمبر 2013 شباط/فبراير، آذار/مارس، تشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر 2014(راجع تقارير مراقبة المحاكمة). واستأنف السيّد أنور إبراهيم الحكم وتم إطلاق سراحه بكفالة حتى موعد الاستئناف النهائي. وفي 10 شباط/ فبراير 2015، أكدت المحكمة الاتحادية إدانة السيّد أنور إبراهيم، وحكمه بالسجن في سجن سونغاي بولوه في سيلانغور. أعدّ مراقب المحاكمة في الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً منفصلاً يتضمن النتائج التي توصل إليها بشأن حكم المحكمة الاتحادية. في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2016، رفضت المحكمة الاتحادية طلب السيّد أنور إبراهيم لمراجعة الحكم. في 15 تموز/ يوليو 2018، رفضت محكمة كوالالمبور العليا محاولة السيّد أنور إبراهيم الطعن في قرار مجلس العفو عن رفضه لطلب عفو ملكي.

ذهبت بعثة ميدانية إلى ماليزيا (حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو 2015) وتمكنت من مقابلة السيّد أنور إبراهيم في الحجز.

في 16 أيار/ مايو 2018، أُطلق سراح السيّد أنور إبراهيم بعد حصوله على عفو ملكي كامل في نفس اليوم. ومن المقرر أن يخوض السيد أنور إبراهيم الانتخابات الفرعية البرلمانية في بورت ديكسون، والمقرر أن تجري بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2018 كحد أقصى.

ماليزيا

نور عزة، ابنة زعيم المعارضة الماليزية أنور إبراهيم تتحدث إلى وسائل الإعلام بعد إطلاق سراحها بكفالة في 17 آذار/ مارس 2015. صورة لوكالة فرانس برس، عدسة ماناان فاتسيايانا

-MYS- 21	ن. وريندران
-MYS- 23	خالد صمد
-MYS- 24	رافيزي راملي
-MYS- 25	شوا تيان تشانغ
-MYS- 26	نغ وي ايك
-MYS- 27	تيو كوك سيونغ
-MYS- 28	السيّدة نيورال ايزاه أنور
-MYS- 29	سيفاراسا راسيا
-MYS- 30	سيم تزي سين
-MYS-31	توني بيوا
-MYS- 32	تشونغ تشين جين
-MYS- 33	جوليان تان كوك بينغ
-MYS- 35	شامسول اسكندر
-MYS- 38	نجا كور مينك
-MYS- 39	السيّدة تي وني تشينغ
-MYS -40	أزمين علي

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات (2.2)

ملخّص القضية:

تتعلق القضية بـ 16 من أعضاء المعارضة آنذاك في مجلس النواب الماليزي. ووُجِّهت الاتِّهامات إلى السيّد خالد صمد والسيّد ن. سوريندران والسيّد نغ وي آيك والسيّد سيفاراسا راشيا بموجب الفقرات (أ) و (ب) و (ج) من القسم 4 (1) من القانون المتعلق بإثارة الفتنة لعام 1948، في حين يجري التحقيق بهذه الجريمة مع ستة أعضاء آخرين من المعارضة في البرلمان، وهم السيّد رفيزي راملي، والسيّدة نور عزة أنور، والسيّد توني بوا، والسيّد نغا كور مينغ، والسيد أنطوني لوك، والسيّدة تيو نيه. وفي الأشهر الأخيرة، تمّ سحب جميع التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان الأربعة، في حين أنه فيما يتعلق بالأعضاء الستة الذين هم قيد التحقيق، لم يتم توجيه أي اتهام أخيراً إلى أربعة منهم، بيد أن التعليمات الخاصة بعدم توجيه تهمة ضد الاثنين الآخرين هي لدى مكتب النائب العام. ومع ذلك، في 29 أيلول/ سبتمبر 2016، حُكم على السيّد تشوا تيان تشانج بالسجن لمدة ثلاثة أشهر ودفع غرامة قدرها 1800 رينغيت ماليزي بسبب إثارة الفتنة. وقد أوقف الادعاء تهمة أخرى بالفتنة ضده بعد قرار تبرئته في المحكمة الابتدائيّة.

قضية MYS-COLL-01

ماليزيا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: 16 معارضاً من أعضاء البرلمان (14 رجلاً وامرأتان).

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1 (1) (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2014

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/ فبراير 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: تموز/ يوليو 2015

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة:

جلسة استماع مع الوفد الماليزي في الجمعية العامّة الـ133 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/ أكتوبر 2015)

متابعة حديثة:

- البلاغ من السلطات: رسالة من قسم العلاقات الدولية والبروتوكول، برلمان ماليزيا (تشرين الأول/ أكتوبر 2018)
- البلاغ من مقدم الشكوى: (تشرين الأول/ أكتوبر 2018)
- البلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس النواب (أيلول/ سبتمبر 2018)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: تشرين الأول/ أكتوبر 2018

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: تشرين الأول/أكتوبر 2018

وفيما يتعلق بسبعة من هؤلاء البرلمانيين، فإن الإجراء المتخذ ضدهم بموجب قانون إثارة الفتنة كان مرتبطاً كلياً أو جزئياً بالنقد الذي عبّروا عنه حول الإدانة والحكم الذي أصدرته المحكمة الاتحادية في شباط/ فبراير 2015 ضد السيّد أنور إبراهيم.

عُدِّل قانون إثارة الفتنة في العام 2015. ونتيجة لذلك، لم تعد الانتقادات الموجهة إلى الحكومة وإدارة القضاء تخضع للعقاب بموجب القانون. ومع ذلك، يبدو أن الإجراء القانوني ضد أعضاء البرلمان للتعبير عن مثل هذا الانتقاد لم يوقف بعد. هناك مخاوف من أن قانون الفتنة في شكله الحالي لا يزال قديماً، ويتعارض مع حقوق الإنسان ويستخدم في مهاجمة المعارضة السياسية وإسكاتها.

وبموجب المادة 4 (2) (ج) من قانون التجمع السلمي (PAA)، اتهم خمسة برلمانيين، هم السيّد تشونغ شين جين، والسيّد جوليان تان كوك بنغ، والسيد أنطوني لوك، والسيّد شمس الإسكندر، والسيّد سيم تزي تزين بما يتعلق بمشاركتهم في المظاهرات. وباستثناء السيد أنطوني لوك، الذي أدين بتهم أقل، بينما تمت تبرئة الأخرين والعديد منهم في الأشهر الأخيرة.

وفي 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، حكم على السيّد الرملي بموجب قانون الأسرار الرسمية بالسجن لمدة 18 شهراً بسبب الحيازة غير المصرح بها لتقرير مراجعة حسابات ماليزيا 1 للتنمية بيرهاد (1MDB) وفضحه في وسائل الإعلام. وأيدت محكمة الاستئناف الإدانة ولكنها اختلفت في الحكم: فبدلاً من السجن، أمرت السيّد راملي بالالتزام لمدة عامين بموجب سند حسن السلوك بقيمة 10000 رينغيت ماليزي في كفالة واحدة. يبدو أن السيّد الرملي لا يزال عرضة لتهم أخرى أو لتحقيقات جنائية.

ويزعم جميع البرلمانيين الحاليين والسابقين أن الإجراء القانوني المتخذ ضدهم يتعارض مع حقهم في حرية التجمع.

وذهبت بعثة ميدانيّة إلى ماليزيا في حزيران/ يونيو إلى تموز/ يوليو 2015 وتمكنت من مقابلة معظم البرلمانيين الذين كانوا موضوع الشكوى الأصلية.

المالديف

الشرطة تمنع أعضاء البرلمان من دخول مجلس الشعب عبر البوابة الشرقية
© منشد محمد، 24 تموز/ يوليو 2017

MDV-16 – السيدة ماريا ديدي *
MDV-28 – أحمد عيسى
MDV-29 – السيّدة إيفا عبد الله *
MDV-30 – موسى مانك *
MDV-31 – إبراهيم رشيد
MDV-32 – محمد شفاز
MDV-33 – إمتياز فهمي *
MDV-34 – محمد قسّام
MDV-35 – أحمد رشيد
MDV-36 – محمد رشيد
MDV-37 – علي رضا
MDV-39 – إلياس لبيب
MDV-40 – السيّدة رقية محمد
MDV-41 – محمد ثوريق
MDV-42 – محمد أسلم[4]
MDV-43 – محمد رشيد *
MDV-54 – إبراهيم شريف *
MDV-55 – أحمد محلوف*
MDV-56 – فياض إسماعيل *
MDV-57 – محمد رشيد حسين *
MDV-58 – علي نزار *
MDV-59 – محمد فلاح *
MDV-60 – عبد الله رياز *
MDV-61 – علي حسين *
MDV-62 – فارس مأمون *
MDV-63 – إبراهيم ديدي *
MDV-64 – قاسم إبراهيم *
MDV-65 – محمد وحيد إبراهيم *
MDV-66 – سعود حسين *
MDV-67 – محمد أميث *
MDV-68 – عبد اللطيف محمد *
MDV-69 – أحمد عبد الكريم *

* (أُعيد انتخابه) انتخب في البرلمان في انتخابات آذار/ مارس 2014.
4 (أُعيد انتخابه) انتخب في البرلمان في انتخابات آذار/ مارس 2014.

MDV-44 – علي وحيد

MDV-45 – أحمد سمير

MDV-46 – أفراشيم علي

MDV-48 – علي عظيم *

MDV-49 – ألهان فهمي

MDV-50 – عبد الله شهيد *

MDV-51 – السيّدة روزينا آدم*

MDV-52 – إبراهيم محمد صليح

MDV-53 – محمد ناشيز

MDV-70 – حسين عارف *

MDV-71 – محمد عبد الله *

MDV-72 – عبدالله أحمد *

MDV-73 – محمد مصطفى *

MDV-74 – علي شاه *

MDV-75 – سعد الله حلمي *

MDV-76 – حسين شاهوديه *

MDV-77 – عبد الله سنان *

MDV-78 – إلهام أحمد *

الفليبين

اصطحبت السيناتور الفلبيني ليلى دي ليما من قبل الشرطة بعد اعتقالها في مجلس الشيوخ في مانيلا يوم 24 شباط/ فبراير 2017. © صورة لوكالة فرانس برستيد الجيبي

PHL-08 – ليلى دي ليما

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ التهديدات وأعمال الترهيب (5.1)
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)
- ✓ الافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المتخذة ضد البرلمانيين (8.1)
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)

قضية PHL-08

الفيليبين: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: عضو من النساء، برلمانية معارضة

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1(1) (د) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2016

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: أيار/ مايو 2017

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد كمبوديا إلى الجمعية العامّة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/ أبريل 2017)

ملخّص القضية:

عملت السيّدة ليلى دي ليما كرئيسة للجنة حقوق الإنسان (CHR) في الفلبين من أيار/ مايو 2008 حتى حزيران/ يونيو 2010. وبهذه الصفة قادت سلسلة من التحقيقات في عمليات القتل المزعومة خارج نطاق القضاء والمرتبطة بما يسمى فريق الموت (DDS) في مدينة دافاو، حيث كان السيّد دوتيرتي منذ فترة طويلة رئيس بلديةٍ، وخلصت إلى أن السيّد دويترت، الذي أصبح الآن رئيساً للفلبين، كان وراء فريق الموت في دافاو (DDS).

وفي العام 2010، تمّ تعيين السيّدة دي ليما وزيرة العدل. واستقالت من هذا المنصب في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 للتركيز على حملتها للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ في انتخابات أيار/ مايو 2016، والتي نجحت فيها. وفي آب/ أغسطس 2016، وبوصفها رئيسة لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالعدالة وحقوق الإنسان، بدأت تحقيقاً في عمليات قتل الآلاف من متعاطي المخدرات المزعومين وتجار المخدرات المزعوم أنها وقعت منذ أن تولى الرئيس دويترت منصبه في حزيران/ يونيو 2016. ومنذ بداية فترة ولايتها كسيناتور، تعرضت للتهديد والتشويه على نطاق واسع، من قبل العديد ومن بينهم الرئيس دويترت مباشرة.

وألقي القبض على السيناتور دي ليما واعتقلت في 24 شباط/ فبراير 2017 على أساس اتهامات بأنها تلقت أموال المخدرات لتمويل حملتها في مجلس الشيوخ. وُجّهت هذه الاتهامات، في ثلاث حالات مختلفة، في أعقاب إجراء تحقيق من قبل مجلس النواب في تجارة المخدرات في سجن بيليبيد الجديد ومسؤوليَّة السيناتور دي ليما بهذا الصدد عندما كانت وزيرة العدل. تمّ بدء تحقيق مجلس النواب بعد أسبوع من بدء تحقيقاتها في مجلس الشيوخ في عمليات القتل خارج نطاق القضاء.

متابعة حديثة:

- البلاغ من السلطات: رسالة من رئيس مجلس الشيوخ (كانون الثاني/ يناير 2017)
- البلاغ من مقدم الشكوى: تشرين الأول/ أكتوبر 2018
- البلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ (أيلول/ سبتمبر 2018)
- البلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقدم الشكوى: تشرين الأول/ أكتوبر 2018

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: تشرين الأول/أكتوبر 2018

وفي 27 تموز/ يوليو و10 آب/ أغسطس 2018، تمّ استدعاء السيناتور دي ليما في اثنتين من الحالات الثلاث المعروضة على الفرعين 205 و206 من المحكمة الابتدائية الإقليمية (RTC) – مدينة مونتنلوبا. وقد تقرر عقد جلسات استماع لتقديم شهود الادعاء وتجار المخدرات المدانين في الغالب، إلى نهاية العام 2018. وخلصت بعثة لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لحقوق الإنسان للبرلمانيين إلى الفلبين أيار/ مايو 2017 إلى عدم وجود دليل لتبرير القضايا الجنائية ضد السيناتور دي ليما. ومنذ ذلك الحين، دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى إطلاق سراح السيناتور دي ليما وإبطال الإجراءات القانونية ضدها إذا لم تتوافر أدلة فعليّة قريباً.

وعلى الرغم من بقاء عضو مجلس الشيوخ دي ليما نشيطةً جداً سياسيّاً في الاعتقال وتلقيها الصحف والمجلات والكتب، لم تستطع الوصول إلى الإنترنت، والكمبيوتر، والتلفزيون، والإذاعة أو إلى وحدة تكييف الهواء، رغم طلب الطبيب ذلك. وقد كتبت السيناتور دي ليما رسالة إلى رئيس الشرطة الوطنية الفلبينية بهذا الصدد. كما بقيت طلبات محامي الدفاع إلى المحاكم في الحصول على إجازة تشريعية من دون استجابة.

تركيا

محتجون يحملون صوراً لفيجن يوكسيغداك أثناء محاكمة الزعيم المشارك للحزب الديمقراطي الشعبي المؤيد لبروكورش أمام المحكمة في أنقرة في 13 نيسان/ أبريل 2017 | © /صورة لوكالة فرانس برس، آدم ألتان

TUR-69 – السيّدة غولسر يلدريم

TUR-70 – السيّدة سلمى إرماك

TUR-71 - فيصل ساريبلديز

TUR-72 - إبراهيم آيهان[5]

TUR-73 - كمال أكتاس

TUR-75 – السيّدة بيدا أزكوكشا أرتان

TUR-76 – السيّدة بيسيمي كونكا

TUR-77 – السيّدة بوركو جيليك اوزكان

TUR-78 - السيّدة ساغلار ديميريل

TUR-79 – السيّدة ديليك أوجلان

TUR-80 – السيّدة ديلان ديرايت تاسدمير

TUR-81 – السيّدة أوكا فيلكناس

TUR-82 – السيّدة فيجن يوكسكادي

TUR-83 – السيّدة فيليز كيروستاش اوغلو

TUR-84 – السيّدة هودا كايا

TUR-85 – السيّدة ليلى بيرليك

TUR-100 - أيهان بيلجنتي

TUR-101 - بهجت يلدريم

TUR-102 – بردان أوزتورك

TUR-103 - دينجير مير محمد فرات

TUR-104 - إردال أتاس

TUR-105 - إيرول دورا

TUR-106 – ارطغرل كركسيي

TUR-107 – السيّدة فرحات إنسو

TUR-108 – هيشيار أوزسوي

TUR-109 - إدريس بالوكن

TUR-110 - الإمام تاسكير

TUR-111 - قادري يلدريم

TUR-112 - ليزجن بوتان

TUR-113 - محمد علي أصلان

TUR-114 - محمد أمين أديامان

TUR-115 - نادر يلدريم

[5] توفي السيد آيهان من نوبة قلبية في أيلول/سبتمبر 2018.

TUR-86 – السيّدة ليلى زانا

TUR-87 – السيّدة ميرال دانيش بشتاش

TUR-88 – السيّدة مزجن إيرغات

TUR-89 - نورديل آيدوغان

TUR-90 – السيّدة برفين بولدان

TUR-91 – السيّدة سعدت بشركيلي

TUR-92 – السيّدة سيبيل ييزيتالب

TUR-93 – السيّدة توبة هيزر أوزتورك

TUR-94 - عبد الله زيدان

TUR-95 - آدم جيفيري

TUR-96 - أحمد يلدريم

TUR-97 - علي اتلان

TUR-98 - اليكان أولنو

TUR-99 - التان تان

TUR-116 - نهاد أجدوكان

TUR-117 - نعمت الله ارداغموس

TUR-118 - عثمان بايدمير

TUR-119 - صلاح الدين ديميرتاس

TUR-120 – سيرى شورية أوندر

TUR-121 - زيبا بير

TUR-122 - ميتهات سانكار

TUR-123 - محمود توغرول

TUR-124 - السيّدة أيكان إيرميز

TUR-125 – السيّدة عائشة آكار بسرن

TUR-126 - غارو بايلان

TUR-127 – السيّدة آيسل توغلوك

TUR-128 – السيّدة سيباهة تونسيل

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة :

- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية (3.4.2)
- ✓ غياب الإجراءات القانونية في مرحلة التحقيق (1.8.1)
- ✓ غياب إجراءات المحاكمة العادلة (2.8.1) والإفراط في التأخير (3.8.1)
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات (2.2)
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)[6]
- ✓ إساءة المعاملة (4.1)[7]
- ✓ انتهاك حرية التنقل (3.2)
- ✓ الإلغاء التعسفي للتفويض البرلماني أو تعليقه (2.4.2)[8]

ملخّص القضية:

تمّ توجيه أكثر من 600 تهمة جنائية وإرهابية ضد أعضاء البرلمان في حزب الشعب الديمقراطي (HDP) منذ 15 كانون الأول/ ديسمبر 2015، عندما عُدّل الدستور ليجيز سحب الحصانة البرلمانية بالجملة. إن المئات من إجراءات المحاكمة مستمرة ضد برلمانيين حزب الشعب الديمقراطي في جميع أنحاء تركيا. وما زال بعض البرلمانيين يواجهون تهماً قديمة

قضية TUR COLL-02

تركيا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: 60 فرداً (17 برلمانياً و43 عضواً سابقاً في البرلمان، جميعهم أعضاء في المعارضة (34 رجلاً و26 امرأة)

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1 (1) (ج) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: حزيران/ يونيو 2016

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: شباط/ فبراير 2014

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع لوفد تركيا إلى الجمعية العامّة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/ أكتوبر 2018)

متابعة حديثة:

- البلاغ من السلطات: رسائل من رئيس شعبة الاتحاد البرلماني الدولي التركية (أيار/ مايو 2018)
- البلاغ من مقدم الشكوى: تشرين الأول/ أكتوبر 2018

[6] مخاوف فقط أعضاء البرلمان وضعوا في الاحتجاز.

[7] مخاوف ثلاثة أعضاء من البرلمان (السيد أديامان – TUR114 ؛ السيد بهجت يلدريم – TUR101 ؛ السيد محمود توغرول – Tur 123) وثلاث نساء أعضاء في البرلمان (السيدة فيليكناس أوكا TUR81 – ، والسيدة بيسيمي بنكا TUR76 – والسيدة سيبيل ييجيتالب TUR92 –).

[8] يخص أعضاء البرلمانات الـ11 (السيدة سيلما إيرماك – TK/70؛ السيد إبراهيم آيهان – TK/72؛ السيدة بسيمة كونكا – TK/76؛ السيدة فوجين يوغسيكاك – TK/82؛ السيدة ليلى بيرليك – TK/85؛ السيدة نورسيل أيدوغان – TK/89؛ السيدة توغبا هيزير أوزترك – TK/93؛ السيد أحمد يلدريم – TK/96؛ السيد فرحات إنكو – TK/107؛ والسيد عثمان بيديمير – TK/118).

فيما يتعلق بالمحاكمة الابتدائية لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) التي ظلت مستمرة لمدة سبع سنوات، في حين يواجه آخرون اتهامات أحدث في الآونة الأخيرة. في هذه الحالات، يُزعم أن الحصانة البرلمانية لم يتم رفعها.

•البلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية التركية الكبرى (تموز/ يوليو 2018)؛ رسالة إلى رئيس شعبة الاتحاد البرلماني الدولي التركية (أيلول/ سبتمبر 2018)

•البلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقدم الشكوى: تشرين الأول/ أكتوبر 2018

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: تشرين الأول/أكتوبر 2018

وفقاً لمقدم الشكوى، فإن معظم أعضاء حزب الشعب الديمقراطي من تم اعتقاله مراراً وتكراراً بالقوة جلب إلى المحكمة لاستجوابهم منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2016. بعض البرلمانيين تم وضعهم في الاعتقال السابق للمحاكمة، في حين أنه تم إطلاق سراح معظمهم من قبل محاكم الموضوع ريثما يتم الانتهاء من الإجراءات الجنائية. وقد خضع ما لا يقل عن 20 برلمانياً من الحزب الديمقراطي الشعبي، 11 منهم من النساء، لأحكامٍ بالسجن لمدة عام واحد أو أكثر. كما تم تسليم عدد من الأحكام بالبراءة.

وذكر مقدم الشكوى كذلك أن البرلمان أنهى الولاية البرلمانية لتسعة من ولايته أعضاء (من بينهم خمس نساء برلمانيات): ثلاثة لغيابهم المطول من البرلمان وستة بعد الإدانات النهائية (على ما يبدو فيما يتعلق جزئيا بالرسوم القديمة لا تغطيها قانون العفو الشامل والتي بالتالي الحصانة البرلمانية لم يتم رفعها، وفقاً للشكوى). كما يجوز حرمان اثنين من البرلمانيين، هما السيد ساريديليز والسيدة هيزر أوزتوركمن جنسيتهم. ووفقاً للمدعين، فإن أحد أعضاء البرلمان – السيدة فيغن يوكسكداك تم حرمان الرئيس المشارك لحزب الشعب الديمقراطي من عضويته وموقعه التنفيذي وتم حظرها من ممارسة أي أنشطة سياسية، وفقا لإدانة محكمة نهائية. ولا تزال السيدة يوكسكاديتش تخضع لإجراءات جنائية أخرى: فالمراقب العام للاتحاد البرلماني الدولي مكلف به حضور الجلسات في قضيتها وقام بزيارة أنقرة في 18 أيلول/سبتمبر و6 كانون الأول/ديسمبر 2017 و20 شباط/فبراير و17 أيار/مايو و24 تشرين الأول/أكتوبر 2018. يعرض المحامي قضيته حالياً. ستُجرى الجلسة التالية في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

حتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2018 ما زال تسعة أعضاء في البرلمان محتجزين. لم يعودوا في الانفرادي لكن لا يزالون محتجزين في سجون نائية مشددة في ظروف مشددة تنطبق عليهم المشتبه بهم في الإرهاب (المراقبة بالفيديو، والاستيلاء على الكتب والرسائل، والزيارات المحدودة، وما إلى ذلك)، والتي وفقاً للمدعي يمنعهم من ممارسة تفويضهم البرلماني. أعضاء البرلمان الآخرون أحرار، لكن تم تقييد حرية حركتهم. كثير وضعت تحت رقابة قضائية وممنوعة من السفر إلى الخارج. أربعة سعت أيضا اللجوء في الخارج. هذا، إلى جانب العديد من المحاكمات الجارية ضدهم في جميع أنحاء تركيا، لديه تقييد قدرتها على ممارسة تفويضها البرلماني. بعض أعضاء البرلمان حزب الشعب

الديمقراطي، بعد تعبيرهم عن رأيهم في الجدل البرلماني، كما تعرضـــوا المادية الهجمات، بما في ذلك داخل البرلمان، والجزاءات التأديبية.

ويدّعي المدعي أنّه من خلال الإجراءات الجارية، يعتزم الحزب الحاكم استبعاد الأكراد وغيرهم من الشعوب المهمشة الممثلة في الحزب الديمقراطي التقدمي من البرلمان التركي. ووفقاً للمدعي، فإن التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان من حزب الشعب الديمقراطيّ لا أساس لها من الصحة وتنتهك حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. ويدّعي المدعي أن الأدلة المقدمة لدعم التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان تتعلق بالبيانات العامة والتجمعات والأنشطة السياسية السلمية الأخرى المضطلع بها لتعزيز مهامهم البرلمانية وبرنامج أحزابهم السياسية. وتشمل هذه الأنشطة التوسط بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية كجزء من عملية السلام بين عامي 2013 و2015، والدعوة علناً لصالح الاستقلال السياسي، وانتقاد سياسات الرئيس أردوغان فيما يتعلق بالصراع الحالي في جنوب شرق تركيا وعلى الحدود مع سوريا (بما في ذلك شجب الجرائم التي ارتكبتها قوات الأمن التركية في هذا السياق). ويدعي مقدم الشكوى أنّ مثل هذه البيانات والتجمعات والأنشطة لا تشكل أي جرم، وأنها تدخل في نطاق الحماية الواضحة والحقوق الأساسية لأعضاء البرلمان. ويدعي مقدم الشكوى أيضاً أنه يتم تجاهل المعايير الصحيحة للإجراءات القانونية الواجبة. لا يعتقد مقدم الشكوى أن العملية القضائية تدار بطريقة عادلة ومستقلة وحيادية. وقدم مقدم الشكوى معلومات مستفيضة ومفصلة لدعم مطالبها، بما في ذلك مقتطفات من قرارات الاتهام وقرارات المحاكم والنصوص الدقيقة لخطب التجريم التي أدلى بها البرلمانيون والتي تستخدم كدليل على أنشطة الإرهاب. إن العديد من هذه الدعاوى هي موضوع التماس إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي معلقة. وقد قبلت المحكمة طلب الاتحاد البرلماني الدولي بصفته طرف ثالث متدخل.

وتنكر السلطات التركية كلّ هذه الادعاءات. وتتذرع باستقلال القضاء والحاجة إلى التجاوب مع التهديدات والتشريعات الأمنية/ الإرهابية التي اعتمدت في ظل حالة الطوارئ لتبرير مشروعية التدابير المتخذة. وقد قدمت معلومات مفصلة عن "التعديل الدستوري المؤقت" الذي قدمه البرلمان فيما يتعلق بالحصانة البرلمانية في أيّار/ مايو 2016 لمقاضاة البرلمانيين من جميع الأطراف. وقد أكدوا أنه لا يوجد "مطاردة لحزب الشعب الديمقراطي في تركيا"؛ وأن البرلمانيات لا يستهدفن على وجه التحديد؛ وأنه لا توجد قضية كردية في تركيا ولا نزاع حالي في جنوب شرق تركيا؛ لكنّ تركيا تواجه قضية إرهابية على مستويات متعددة تشمل حزب العمال الكردستاني و "امتداداته" ؛ وأن حزب الشعب الديمقراطي لم يدين علناً أبداً الأنشطة العنيفة لحزب العمال الكردستاني؛ وأن أعضاءها ، بما في ذلك أعضاء البرلمان، أدلوا بالعديد من التصريحات دعماً لحزب العمال الكردستاني و " امتداداته " ؛ وأنهم حضروا جنازات انتحاريين من حزب العمال الكردستاني، ودعوا الناس إلى النزول إلى الشوارع ، مما أدى إلى وقوع حوادث عنيفة مع وقوع إصابات في صفوف المدنيين؛ وأنّ هذا لا يقع ضمن الحدود المقبولة لحرية التعبير؛ وأن المحكمة الدستورية قد توصلت إلى هذه الاستنتاجات في ثلاث حالات وأنه في حالات أخرى، لم يتم بعد استنفاد سبل الانتصاف المحلية؛

أنه يجب احترام استقلال القضاء وسيادة القانون في تركيا. وقدّمت السلطات بعض المعلومات التفصيلية عن التهم والمحاكمات الجارية، ولكن ليس بخصوص النقاط التي طلبتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، على الرغم من الطلبات المتكررة لهذا الغرض. ولم يتم تقديم نسخ من قرارات المحاكم ذات الصلة من قبل السلطات.

وقد رفضت السلطات التركية طلب اللجنة للقيام ببعثة إلى تركيا في مناسبتين على أساس أنها "يمكن أن تؤثر سلباً على العملية القضائية" ولم تعتبر "مناسبة". وتمت الموافقة على البعثة أثناء الجمعية العامّة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/ أبريل 2018، جنيف) شريطة ألا يسعى الوفد إلى مقابلة أعضاء البرلمان المحتجزين أو السلطات القضائية. ولكن في أيّار/ مايو 2018، ألغت السلطات التركية مهمة اللجنة في أعقاب الإعلان عن إجراء انتخابات مبكّرة في حزيران/ يونيو.

وجرت الانتخابات البرلمانية والرئاسية المبكرة في 24 حزيران/يونيو 2018. ولم يحصل حزب العدالة والتنمية على الأغلبية المطلقة المطلوبة في البرلمان وتحالف مع الحزب الوطني. وحصل حزب الشعوب الديمقراطي على 67 مقعداً (مقابل 59 مقعداً في الانتخابات السابقة) بالرغم من القيود التي يواجهها الحزب ومسؤوليه[9]. تم إعادة انتخاب ستة عشر عضواً من البرلمان من القضية الحالية. وفي أيار/مايو 2018، أخرت السلطات التركية بعثةCHRP بعد الإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة في حزيران/يونيو. لم يتم الحصول على أي إجابة من السلطات البرلمانية الجديدة بعد إجراء الانتخابات.

[9] من أصل 600 عضو، حصل الحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية) على 295 مقعداً، والحزب الوطني (حزب الحركة القومية) على 49 مقعداً، والحزب المعارض الكردستاني (حزب الشعوب الديمقراطي) على 67 مقعداً، وحزب المعارضة التقليدي (حزب الشعب الجمهوري) على 146 مقعداً، وحزب

فلسطين/إسرائيل

رام الله، 15 نيسان/ أبريل 2015 – يرفع المتظاهرون الفلسطينيون الأعلام التي تحمل صوراً لزعيم فتح، مروان البرغوثي، أثناء مسيرة بمناسبة ذكرى اعتقاله. صورة لوكالة فرانس برس/ عباس مومني

PSE-02 – مروان البرغوثي

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى (4.1)
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)
- ✓ غياب إجراءات المحاكمة العادلة (2.8.1)

ملخّص القضية:

اعتقل الجيش الإسرائيلي السيّد البرغوثي، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، في 15 نيسان/ أبريل 2002 في رام الله ونُقل إلى معقل احتجاز في إسرائيل. وقد اتهم بالقتل ومحاولة قتل والتورط في منظمات إرهابية. وبدأت محاكمته أمام محكمة تل أبيب المحلية في 14 آب/ أغسطس 2002 واختتمت في 6 حزيران/يونيو 2004، عندما حكمت عليه المحكمة بخمسة أحكام بالسجن

قضية PSE-02

فلسطين/ إسرائيل: المجلس التشريعي الفلسطيني وبرلمان إسرائيل المنتسبان إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، عضو الأغلبية

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1 (1) (ب) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: نيسان/ أبريل 2002

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ---

مؤبدة وحكمين بالسجن لمدة 20 سنة. وقد أثار مقدمو الشكوى سلسلة من الاعتراضات القانونية على اعتقال السيّد البرغوثي ومحاكمته، مدّعين أنه تعرض لسوء المعاملة، لا سيما في بداية اعتقاله، وحُرم من الاتصال بمحامٍ. وعينت اللجنة خبيراً قانونياً ومحامٍ، هو السيّد سيمون فورمان، لتقديم تقرير حول المحاكمة. ويشير تقريره إلى أن "الانتهاكات العديدة للقانون الدولي ... تجعل من المستحيل الاستنتاج بأن السيّد البرغوثي حصل على محاكمة عادلة".

وفي 17 نيسان/ أبريل 2017، بدأ السيّد البرغوثي إضراباً جماعياً عن الطعام، انضم إليه أكثر من 1000 سجينٍ فلسطينيٍ، احتجاجاً على الظروف المسيئة واللاإنسانية التي يُزعم أن السلطات الإسرائيلية احتجزت بها سجناء فلسطينيين. وبحسب ما ورد، انتهى الإضراب في 30 أيار/ مايو 2017، حيث وافقت مصلحة السجون الإسرائيلية على منح بعضٍ من طلبات المعتقلين.

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة:

– جلسة استماع مع رئيس مجموعة فتح البرلمانية إلى الجمعية العامّة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)

متابعة حديثة:

- البلاغ من السلطات: رسالة من رئيس وفد الكنيست إلى الاتحاد البرلماني الدولي، (كانون الثاني/ يناير 2018 وأيلول/ سبتمبر2017)؛ رسالة من مدير العام العلاقات البرلمانية الدولية للمجلس التشريعي الفلسطيني، آب/أغسطس 2017.
- البلاغ من مقدم الشكوى: أيلول/سبتمبر 2017
- البلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى السلطات: تشرين الثاني/نوفمبر 2017
- البلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقدم الشكوى: أيلول/سبتمبر 2017

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: نعم

التحديث الأخير للتقرير: تموز/يوليو 2018

فلسطين/إسرائيل

ترافق شرطة الحدود الإسرائيلية أحمد سعدات، زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلى محكمة عوفر العسكرية في الضفة الغربية، شمال القدس، في 27 آذار/ مارس 2006.
صورة لوكالة فرانس برس / عدسة ميناهيم كاهانا

PSE-05 – أحمد سعدات

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)
- ✓ ظروف الاحتجاز اللاإنسانية (7.1)
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة (2.8.1)

ملخّص القضية:

في 14 آذار/ مارس 2006، اختُطف السيّد سعدات من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي من سجن أريحا ونقل إلى سجن هداريم في إسرائيل، مع أربعة سجناء آخرين، بعد أن اتهمته السلطات الإسرائيلية بالتورط في قتل السيّد ر. زيفي، وزير السياحة الإسرائيلي في تشرين الأول/ أكتوبر 2001. وخلُصت السلطات الإسرائيلية بعد مرور شهر واحد إلى أنّ السيّد سعدات لم يكن متورطاً في عملية القتل، لكنه ذهب لتوجيه الاتهام

قضية PSE-05

فلسطين/ إسرائيل: المجلس التشريعي الفلسطيني وبرلمان إسرائيل المنتسبان إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: عضو الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1 (1) (ب) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: تموز/ يوليو 2006

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ---

الجلسات الأخيرة للجنة:

جلسة استماع مع رئيس مجموعة فتح البرلمانية إلى الجمعية العامّة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)

إلى المشتبه بهم الأربعة الآخرين. وفي وقت لاحق، تمّ توجيه 19 تهمةً أخرى ضد السيّد سعدات، وكلها ناشئة عن قيادته للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تعتبرها إسرائيل منظمة إرهابية. ولا تندرج أي من التهم المباشرة المزعومة في جرائم العنف. وفي 25 كانون الأول/ ديسمبر 2008، حُكم على السيّد سعدات بالسجن لمدة 30 سنة. وأثناء احتجازه، لم يتلق السيّد سعدات أي رعاية طبية طلبها أو أي زيارات من عائلته. وفي آذار/ مارس وحزيران/ يونيو 2009، تمّ وضعه في الحبس الانفرادي، مما دفعه في حزيران/ يونيو 2009 إلى الإضراب عن الطعام لمدة تسعة أيام. وبقيَ في الحبس الانفرادي لمدة ثلاث سنوات، حتى أيار/ مايو 2012.

وفي نيسان/ أبريل 2017، شارك السيّد سعدات في إضراب جماعي عن الطعام من قبل المعتقلين الفلسطينيين احتجاجاً على ظروف احتجازهم في السجون الإسرائيلية. وبحسب ما ورد نُقل في ذلك الوقت إلى الحبس الانفرادي في سجن هوليكدار.

متابعة حديثة:

- البلاغات من السلطات: رسائل من رئيس وفد الكنيست إلى الاتحاد البرلماني الدولي، أيلول/ سبتمبر 2017؛ رسالة من مدير العام العلاقات البرلمانية الدولية للمجلس التشريعي الفلسطيني، آب/أغسطس 2017.
- البلاغات من مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2017
- البلاغات من الاتحاد البرلماني الدولي إلى السلطات: تشرين الثاني/نوفمبر 2017
- البلاغات من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2017

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: نعم

التحديث الأخير للتقرير: تموز/يوليو 2018

فلسطين

وزير الأمن الفلسطيني السابق محمد دحلان (إلى اليسار) يتحدث إلى الصحفيين خارج مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004. صورة لوكالة فرانس برس / عدسة جمال أروري

PSE-91 – محمد يوسف شاكر دحلان

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية (3.4.2)
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)
- ✓ غياب الإجراءات القانونية في مرحلة التحقيق (1.8.1)
- ✓ غياب إجراءات المحاكمة العادلة (2.8.1)

قضية PSE-91

فلسطين: المجلس التشريعي الفلسطيني منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، عضو الأغلبية

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1(1) (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: تشرين الأول/ أكتوبر 2017

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: كانون الثاني/يناير 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ---

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: ---

ملخّص القضية:

حُرم السيّد محمد يوسف شاكر دحلان، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، من حصانته البرلمانية، وزُعم أنه تعرض لإجراءات تعسفية عندما بدأ المدعي العام تحقيقاً ضده في 3 كانون الثاني/ يناير 2012 في ادعاءات بالفساد واختلاس الأموال العامّة. وبناء على طلب النائب العام، أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، السيّد محمود عباس، قراراً في نفس اليوم يأمر فيه برفع الحصانة البرلمانية للسيّد دحلان. قبل رفع الحصانة البرلمانية، طُرد السيّد دحلان من حزبه "فتح" في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، بسبب الفساد المزعوم ومحاولة الانقلاب. وفي العام 2013، بعد أن انتقد المؤسسة الأمنية الفلسطينية، اتُّهم السيّد دحلان أيضاً بتشويه مؤسسات الدولة وإهانتها. وفي 6 آذار/ مارس 2014، حكمت محكمة الصلح في رام الله على السيّد دحلان غيابياً بالسجن لمدة سنتين بتهم تتعلق بالتشهير. وحكمت محكمة جرائم الفساد، بدورها، بالسيّد دحلان في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2016 بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة قدرها 16 مليون دولار.

يعيش السيّد دحلان في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي) في المنفى الاختياري منذ عام 2011 وهو غير قادر على السفر إلى فلسطين خوفاً من السجن. ويقال إنه يواجه أعمال تخويف، حيث شنت حركة فتح عدة حملات لإلحاق الضرر بسمعته في فلسطين.

متابعة حديثة:

- البلاغ من السلطات: رسالة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (آب/ أغسطس 2018)
- البلاغ من مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2018
- البلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (أيلول/ سبتمبر 2018)
- البلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2018

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: نعم

التحديث الأخير للتقرير: تشرين الأول/أكتوبر 2018

فلسطين/ إسرائيل

مشرعون من حماس أمام مكاتب الصليب الأحمر الدولي، حيث كانوا يعيشون على مدى 162 يوماً خوفاً من الطرد من قبل السلطات الإسرائيلية، 9 كانون الأول / ديسمبر 2010 © صورة لوكالة فرانس برس/ ماركو لونغاري

البرلمانيون في الاعتقال الإداري:

PSE-57 – حسن يوسف

PSE-82 – السيّدة خالدة جرار

البرلمانيون السابقون في الاعتقال الإداري:

PSE-29 – أحمد عطون

PSE-32 – باسم الزرير

PSE-47 – حاتم قفيشة

PSE-61 – محمد جمال النتشة

PSE-62 – عبد الجابر فقها

PSE-63 – نزار رمضان

PSE-64 – محمد ماهر بدر

PSE-65 – عزام سلهب

PSE-75 – نايف رجوب

PSE-84 – إبراهيم دحبور

PSE-85 – أحمد مبارك

PSE-86 – عمر عبد الرازق مطر

PSE-87 – محمد إسماعيل التل

PSE-89 – خالد طافش

PSE-90 – أنوار الزابون

البرلمانيون الذين يقال إنهم يخضعون حالياً للإجراءات الجنائية:

PSE-103 – ناصر عبد الجواد

البرلمانيون الذين بحسب ما ورد يخضعون للإجراءات الجنائية في السنوات الأخيرة:

PSE-28 – محمد أبو طير

PSE-78 – حسني البوريني

PSE-79 – رياض رداد

PSE-80 – عبد الرحمن زيدان

البرلمانيون الذين يخضعون لسحب تصريح الإقامة في القدس:

PSE-28 – محمد أبو طير

PSE-29 – أحمد عطون

PSE-30 – محمد طوطح

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)
- ✓ ظروف احتجاز غير إنسانية (7.1)
- ✓ عدم وجود الإجراءات القانونية في مرحلة التحقيق (1.8.1)
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة (2.8.1)
- ✓ انتهاك حرية التنقل (3.2)

ملخّص القضية:

تعنى القضية الأصلية بالبرلمانيين الذين تمّ اعتقالهم في منتصف عام 2006 من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة والقدس ونقلهم إلى السجون الإسرائيلية. وكان جميع البرلمانيين قد انتخبوا في كانون الثاني/ يناير عام 2006 على المنبر الانتخابي من أجل التغيير والإصلاح (حماس). وفي 25 أيلول/ سبتمبر 2006، ألغت محكمة استئناف عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية قراراً للمحكمة بالإفراج عنهم وأمرت بأن يظلوا في السجن في انتظار المحاكمة. وقد اتهموا جميعاً بأنهم أعضاء في منظمة إرهابية، وبالتحديد حماس، وأنهم يقومون بأنشطة نيابة عنها وتقدم لهم الخدمات. وحُكم على معظمهم بالسجن لفترات بلغت حوالى 40 شهراً وتم إطلاق سراحهم بعد تنفيذها. وتم إعادة توقيف البعض منهم، كما أن 10 منهم قيد الاعتقال الإداري حالياً.

قضية PSE-COLL-01

فلسطين/ إسرائيل: المجلس التشريعي الفلسطيني وبرلمان إسرائيل منتسبان إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: أغلبية 22 عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني (21 رجلاً وامرأة واحدة)

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1(1) (د) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: حزيران/ يونيو 2014

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: - - -

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة:

- جلسة استماع مع رئيس مجموعة فتح البرلمانية في الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)

متابعة حديثة:

- البلاغ من السلطات: رسائل من رئيس وفد الكنيست إلى الاتحاد البرلماني الدولي، أيلول/ سبتمبر 2017؛ رسالة من مدير العام العلاقات البرلمانية الدولية للمجلس التشريعي الفلسطيني، آب/أغسطس 2017.
- البلاغ من مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2017

تم سحب تصاريح الإقامة الخاصة في القدس من السيّد أحمد عطون، الذي أطلق سراحه في شباط/ فبراير 2009، وكذلك السيّد محمد أبو طير والسيّد محمد طوطح، اللذين أطلق سراحهما في عام 2010، وأُمر بترحيلهم. وما زال تقديم الطعن ضد هذا القرار معلقاً. وعلى مر السنين، تم إدانة الكثير من البرلمانيين، بمن فيهم السيد أبو طير، من قِبل السلطات الإسرائيلية أو يقال إنهم يخضعون لإجراءات جنائية. تم إخضاع الآخرين للاعتقال الإداري من إسرائيل. هناك عشرة برلمانيين رهن الاعتقال الإداري، بمن فيهم السيدة خالدة جرار (راجع تقرير القضية PSE82).

- البلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى السلطات: تشرين الثاني/نوفمبر 2017
- البلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقدم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2017

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: نعم

التحديث الأخير للتقرير: تموز/يوليو 2018

فلسطين

عبد الحميد العلياء © الصورة / عائلة العلياء

أشرف جمعة © الصورة/ عائلة أشرف جمعه

PSE-88 – السيّدة نجاة أبو بكر

PSE-92 – شامي الشامي

PSE-93 – ناصر جمعة

PSE-94 – جمال طيراوي

PSE-95 – السيّدة نعيمة الشيخ علي

PSE-96 – رجائي محمود بركة

PSE-97 – يحيى محمد شامية

PSE-98 – إبراهيم المسعود

PSE-99 – أشرف جمعة

PSE-100 – ماجد ابو شمالة

PSE-101 – عبد الحميد العلياء

PSE-102 – علاء ياغي

قضية PSE-COLL-02

فلسطين: المجلس التشريعي الفلسطيني منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: 12 عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني، أعضاء الأغلبية (10 رجال وامرأتان)

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1 (1) (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: كانون الثاني/ يناير 2018

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: كانون الثاني/ يناير 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: - - -

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية (3.4.2)
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)
- ✓ انتهاك حرية التنقل (3.2)
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف (5.1)

ملخّص القضية:

يدّعي مقدم الشكوى أن البرلمانيين الاثني عشر وجميعهم من أعضاء فتح حُرموا من حصانتهم البرلمانية في أعقاب قرار أصدره الرئيس الفلسطيني محمود عباس في كانون الأول/ ديسمبر 2016 لتمكين النيابة العامّة من إجراء تحقيق جنائي ضدهم. ويدّعي مقدم الشكوى أيضاً أن قرار رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء البرلمان قد تمّ إبلاغه شفوياً لهم، حيث لم يتلقوا قط أي قرار كتابي يتضمن الأسباب التي تبرر مثل هذا الإجراء.

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة:

جلسة استماع مع رئيس مجموعة فتح البرلمانية إلى الجمعية العامّة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/ أكتوبر 2018)

متابعة حديثة:

- البلاغ من السلطات: رسالة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (آب/ أغسطس 2018)
- البلاغ من مقدم الشكوى: (أيلول/ سبتمبر 2018)
- البلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (أيلول/ سبتمبر 2018)
- البلاغات من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقدم الشكوى: (أيلول/ سبتمبر 2018)

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: نعم

التحديث الأخير للتقرير: تشرين الأول/أكتوبر 2018

ويدعي مقدم الشكوى أيضاً أن البرلمانيين محرومون أيضاً من رواتبهم، التي علقت من دون إشعار في 6 حزيران/ يونيو 2017 بموجب تعليمات وزارة المالية. ووفقاً لمقدم الشكوى، جاء تعليق الرواتب رداً على الممارسة المشروعة لولايتهم البرلمانية وحريتهم في الرأي، فضلاً عن إدانتهم للفساد المزعوم داخل الحزب الحاكم فتح. وقرّر بعض البرلمانيين عدم تقديم شكوى أمام القضاء الوطني، متذرعين بعدم استقلالها وتعسفها.

وأشار مقدم الشكوى أن السيدة أبو بكر، أحد أعضاء البرلمان الخاضعين للقيود عينها، تتعرض للتحرش والتخويف منذ شباط/فبراير 2016، عندما طالبت بإجراء تحقيق حول تحويلات وزير الحكم الحالي. وبحسب مقدم الشكوى، لقد تم اتهامها مراراً بتشهير الوزير وإهانته.

*
* *

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

139th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 14 – 18.10.2018

DH/2018/157-R.1
Geneva, 13-17 October 2018

Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Summary of the cases examined by the Committee at its 157th session, 13 to 17 October 2018

CONTENTS

Page

Africa

- **Democratic Republic of Congo**:
  Mr. Eugène Diomi Ngongala 1
  Mr. Dieudonné Bakungu Mythondeke 3
  Mr. Franck Diongo 5
- **Mauritania:** Mr Mohamed Ould Ghadda 7

Americas

- **Venezuela:** Sixty parliamentarians 9

Asia

- **Afghanistan:** Ms. Fawzia Koofi 12
- **Cambodia:** Fifty-seven parliamentarians 13
- **Malaysia:** Mr. Anwar Ibrahim: 15
- **Malaysia:** Sixteen parliamentarians 17
- **Maldives:** Fifty parliamentarians 19
- **Philippines:** Ms. Leila de Lima 21

Europe

- **Turkey:** Fifty-nine parliamentarians 23

MENA

- **Palestine/Israel:** Mr. Marwan Barghouti 26
- **Palestine/Israel:** Mr. Ahmad Sa'adat 27
- **Palestine:** Mr. Mohammad Yusuf Chaker Dahlan 28
- **Palestine/Israel:** Twenty-two parliamentarians 29
- **Palestine:** Twelve parliamentarians 31

E

#IPU139

Democratic Republic of the Congo

Opposition political leader Etienne Tshisekedi (Centre R) listens alongside opposition leader Eugene Diomi Ndongala (Centre L) during a "Peace in the East" mass at the Notre Dame church of Kinshasa, on June 22, 2012, after clashes between the army and ex-mutinous rebels in the east in the regions bordering Rwanda and Uganda © AFP Photo / Junior Didi Kannah

COD71 – Eugène Diomi Ndongala

Alleged human rights violations:

- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence (1.4)
- ✓ Threats, acts of intimidation (1.5)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1)
- ✓ Lack of fair trial proceedings (1.8.2)
- ✓ Right of appeal (1.8.4)
- ✓ Abusive revocation of the parliamentary mandate (2.4.2)

Summary of the case:

Mr. Ndongala has been subjected to a campaign of political and legal harassment aimed at removing him from the political process since June 2012. In April 2013, he was arrested, and on 26 March 2014, he was sentenced to ten years' imprisonment for rape (for engaging in sexual relations with consenting children in return for payment) following a trial marred by serious irregularities. The Committee concluded that the case was highly political and that Mr. Ndongala's fundamental rights had been violated. On 3 November 2016, the United Nations Human Rights Committee reached similar conclusions and called for his release.

Despite the adoption of a recommendation in favour of his release in the final report of the national consultations held between the political forces of the majority and those of the opposition in September 2013, the Head of State has refused to grant a presidential pardon and release Mr. Ndongala on parole. Mr. Ndongala was named in the list of political prisoners to be released in the political agreement of 31 December 2016, and the terms for implementing the agreement, adopted on 27 April, provided for his release within five days. The agreement has not been respected and Mr. Ndongala is still in

Case COD71

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Male opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) and (d) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: July and December 2012

Recent IPU decision: October 2017

IPU mission: June 2013

Recent Committee hearings: Hearing with the delegation of the DRC at the 152nd session (January 2017)

Recent follow-up

- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (October 2017)
- Communication from the complainant: September 2018
- Communication from the IPU: Letter addressed to the Speaker of the National Assembly (September 2018)
- Communication addressed to the complainant: September 2018

IPU technical assistance: No

Last report update: September 2018

detention despite interventions by the National Human Rights Commission (NHRC-DRC) and the National Council for Follow-Up on the Agreement and Electoral Process (CNSA).

Mr. Ndongala has been hospitalized in Kinshasa since 21 April 2017. According to the complainant, he requires care that is not available in the DRC. His lawyer's request for a medical transfer abroad has remained unanswered.

Democratic Republic of the Congo

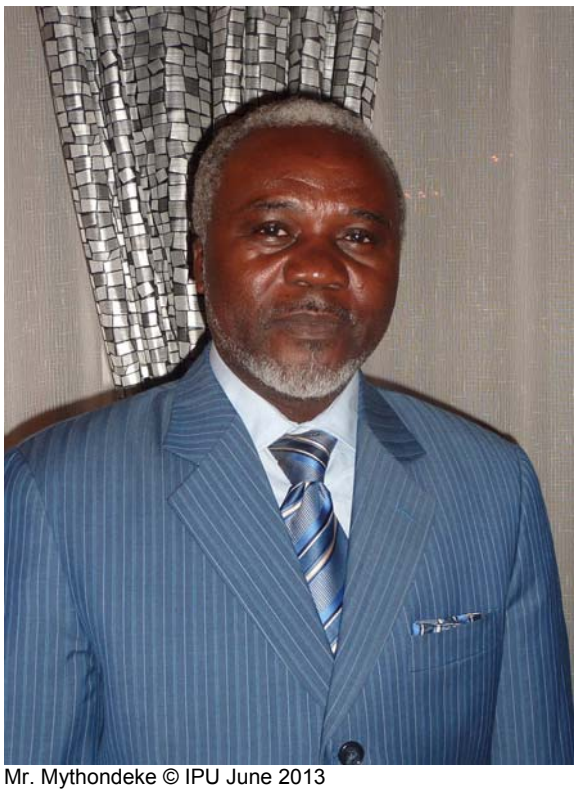

Mr. Mythondeke © IPU June 2013

COD72 – Dieudonné Bakungu Mythondeke

Alleged human rights violations:

- ✓ Threats, acts of intimidation (1.5)
- ✓ Violation of freedom of movement (2.3)

Summary of the case:

Mr. Mythondeke was arrested, together with his family and bodyguards, in disputed circumstances, in February 2012. Charged with rebellion and breaches of State security, he was acquitted of all charges brought against him, but was sentenced in first and final instance by the Supreme Court on 25 February 2012 to 12 months' imprisonment for incitement to hatred. The judicial process was characterized by irregularities, which were largely reflected in the Supreme Court decision. Mr. Mythondeke was released on 28 January 2013 after serving his sentence. The complainants reported that Mr. Mythondeke won a civil claims case against the Congolese State in 2015.

Given the concerns for their safety and the absence of any measures by the DRC authorities to ensure the protection of Mr. Mythondeke and his family and put an end to the threats, they took refuge abroad in early 2014. Even so, they continue to receive regular threats while in exile, and according to the complainant, their relatives who remained in the DRC are subjected to intimidation. This is why Mr. Mythondeke cannot return to the DRC at this time without fearing for his life and was unable to stand as a candidate in the elections due to be held in

Case COD72

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim: A member of parliament for the majority, having joined the opposition at the time the facts

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: August 2012, May 2014

Recent IPU decision: October 2016

IPU mission: June 2013

Recent Committee hearings: Hearing with the delegation of the DRC at the 152nd session (January 2017)

Recent follow-up

- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly dated August 2017
- Communication from the complainants: September 2018
- Communication from the IPU: Letter addressed to the Speaker of the National Assembly (September 2018)
- Communication addressed to the complainants: September 2018

IPU technical assistance: No

Last report update: September 2018

December 2018. According to the complainant, Mr. Mythondeke wishes to relocate to another country. The complainants have reported that Mr. Mythondeke has not obtained any assistance in regard to relocation because, according to United Nations reports, he provided substantial financial and political support to an armed group before his arrest. Mr. Mythondeke denies those accusations, and invokes the presumption of innocence.

The Speaker of the National Assembly reported in a letter dated 21 August 2017 that he had asked the Executive to launch investigations into the reasons why Mr. Mythondeke went into exile and to seek proposals on how to facilitate his return.

Democratic Republic of the Congo

Franck Diongo, President of the MLP, Congolese Opposition Party © AFP Photo / Papy Mulongo

COD86 – Franck Diongo

Alleged human rights violations:

- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence (1.4)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage and lack of fair trial proceedings (1.8.1 and 1.8.2)
- ✓ Right of appeal (1.8.4)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Violation of freedom of assembly and of association (2.2)
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity (2.4.3)

Summary of the case:

Mr. Diongo, an opposition member of parliament, was arrested together with several activists from his political party at his home on 19 December 2016 by presidential guard soldiers. He was reportedly tortured and then summarily tried under an accelerated procedure, despite a worrying medical condition as a result of ill-treatment in detention. On 28 December 2016, he was sentenced, in both the first and the last instance, to five years in prison for arbitrary arrest and illegal detention aggravated by torture. He has been serving sentence at Kinshasa prison since that time. The party activists arrested with Mr. Diongo were tried separately and were acquitted or sentenced to several months in prison. The Supreme Court rejected a request for a retrial. The authorities have taken no action to punish any of the perpetrators of the acts of torture committed against the member of parliament.

Case COD86

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: December 2016

Recent IPU decision: October 2017

IPU mission: - - -

Recent Committee hearings: Hearing with the delegation of the DRC at the 152nd session (January 2017)

Recent follow-up

- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (October 2017)
- Communication from the complainants: September 2018
- Communication from the IPU: Letter addressed to the Speaker of the National Assembly (September 2018)
- Communication addressed to the complainants: September 2018

IPU technical assistance: No

Last report update: September 2018

Mr. Diongo's arrest and conviction occurred amidst protests prompted by the postponement of elections in the Democratic Republic of Congo (DRC), the extension of President Kabila's term in office (which was supposed to end on 19 December 2016) and increasing repression of members of

the opposition and civil society. Moreover, his arrest occurred amidst a wave of arrests and acts of violence on 19 and 20 December 2016 unleashed by the Congolese security forces to prevent any demonstrations by the opposition taking place. Mr. Diongo was the only politician who dared to continue calling on people to protest on that symbolic date. Mr. Diongo is deemed a political prisoner by the Congolese opposition. Despite the authorities' commitment to release political prisoners and allow the elections of 23 December 2018 to be held successfully, no progress has been made.

Mauritania

Mohamed Ould Ghadda

MRT02 – Mohamed Ould Ghadda

Alleged human rights violations:

- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage and proceedings (1.8.1 and 1.8.2)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity (2.4.3)

Summary of the case:

The complainants allege that Mr. Mohamed Ould Ghadda, opposition member of the Senate, was arbitrarily arrested on 10 August 2017 and detained for 10 days, with no access to his family or lawyer. He was allegedly only informed of the charges against him on 1 September, when his detention was officially converted into pretrial detention in the context of a judicial investigation into corruption.

The complainants consider that the charges against Mr. Ould Ghadda are unfounded and that his defence rights were violated. In their view, the Senate member is being punished by the current government for having galvanized the opposition to vote against draft amendments to the Constitution, and against the referendum held on 5 August 2017, one of the aims of which was to abolish the Senate. In their view, he is also being punished for reporting, during a parliamentary inquiry, acts of corruption implicating persons close to the Head of State.

Case MRT02

Mauritania: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Male, former opposition member of the Senate

Qualified complainant(s): Section I.1 (a) (b) and (d) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: January 2018

Recent IPU decision: March 2018

IPU mission: - - -

Recent Committee hearings: - - -

Recent follow up
- Communication from the complainants: September 2018
  Communication from the IPU to the complainants: February 2018
- Communications from the IPU: Letter to the President of the National Assembly, April and July 2018

IPU technical assistance: No

Last report update: September 2018

Several international organizations have expressed their concern at Mr. Ould Ghadda's arbitrary detention. The case has also been referred to the United Nations Working Group on Arbitrary Detention, which regarded Mr. Ould Ghadda's detention as arbitrary and called upon the Mauritanian authorities to release him immediately.

Having been charged in another defamation case, Mr. Ould Ghadda was sentenced on 13 August 2018 to six months' imprisonment. However, on 1 September 2018, Mr. Ould Ghadda was released pending trial under judicial control. Owing to his prolonged detention, Mr. Ould Ghadda was not able to participate in the legislative elections held in September 2018, which were won by the ruling party.

Venezuela

Maria G. Hernández, Nora Bracho, Stalin González and Delsa Solórzano at the National Assembly, March 2018 © D. Solórzano

VEN10 - Biagio Pilieri
VEN11 - José Sánchez Montiel
VEN12 - Hernán Claret Alemán
VEN13 - Richard Blanco
VEN16 - Julio Borges
VEN19 - Nora Bracho (Ms.)
VEN20 - Ismael Garcia
VEN22 - William Dávila
VEN24 - Nirma Guarulla (Ms.)
VEN25 - Julio Ygarza
VEN26 - Romel Guzamana
VEN27 - Rosmit Mantilla
VEN28 - Enzo Prieto
VEN29 - Gilberto Sojo
VEN30 - Gilber Caro
VEN31 - Luis Florido
VEN32 - Eudoro González
VEN33 - Jorge Millán
VEN34 - Armando Armas
VEN35 - Américo De Grazia
VEN36 - Luis Padilla
VEN37 - José Regnault
VEN38 - Dennis Fernández (Ms.)
VEN39 - Olivia Lozano (Ms.)
VEN40 - Delsa Solórzano (Ms.)
VEN41 - Robert Alcalá
VEN42 - Gaby Arellano (Ms.)
VEN43 - Carlos Bastardo
VEN44 - Marialbert Barrios (Ms.)
VEN45 - Amelia Belisario (Ms.)
VEN46 - Marco Bozo
VEN47 - José Brito
VEN48 - Yanet Fermin (Ms.)
VEN49 - Dinorah Figuera (Ms.)
VEN50 - Winston Flores
VEN51 - Omar González
VEN52 - Stalin González
VEN53 - Juan Guaidó
VEN54 - Tomás Guanipa
VEN55 - José Guerra
VEN56 - Freddy Guevara
VEN57 - Rafael Guzmán
VEN58 - María G. Hernández (Ms.)
VEN59 - Piero Maroun
VEN60 - Juan A. Mejía
VEN61 - Julio Montoya
VEN62 - José M. Olivares
VEN63 - Carlos Paparoni
VEN64 - Miguel Pizarro
VEN65 - Henry Ramos Allup
VEN66 - Juan Requesens
VEN67 - Luis E. Rondón
VEN68 - Bolivia Suárez (Ms.)
VEN69 - Carlos Valero
VEN70 - Milagro Valero (Ms.)
VEN71 - German Ferrer
VEN72 - Adriana d'Elia (Ms.)
VEN73 - Luis Lippa
VEN74 - Carlos Berrizbeitia
VEN75 - Manuela Bolivar (Ms.)

Alleged human rights violations:

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence (1.4)
- ✓ Threats, intimidation (1.5)
- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1)
- ✓ Excessive delays (1.8.3)
- ✓ Violation of the right to freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Violation of freedom of assembly and association (2.2)
- ✓ Violation of freedom of movement (2.3)
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate (2.4.2)
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity (2.4.3)
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate (2.4.5)

Case VEN COLL-06

Venezuela: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 60 opposition members of parliament (45 men and 15 women)

Qualified complainant(s): Section I (1)(c) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: March 2017

Recent IPU decision: March 2018

IPU mission: - - -

Recent Committee hearings: - -

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Meeting between the IPU Secretary General and the Permanent Representative of Venezuela to the United Nations and other International Organizations in Geneva (June 2017)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: March 2018

IPU technical assistance: No

Last report update: October 2018

Summary of the case:

The case concerns credible and serious allegations of human rights violations affecting 60 parliamentarians from the coalition of the Democratic Unity Party (MUD) against the backdrop of continuous efforts by Venezuela's executive and judicial authorities to undermine the functioning of the National Assembly and to usurp its powers. The MUD opposes President Maduro's Government and obtained a majority of seats in the National Assembly following the parliamentary elections of 6 December 2015.

Soon after the elections, on 30 December 2015, the Electoral Chamber of the Supreme Court ordered the suspension of four members of parliament, three of them from the MUD, following allegations of fraud. The National Assembly first decided to disregard the ruling, considering the allegations to be baseless, which led the Supreme Court to declare all of the Assembly's decisions null and void. The members of parliament were finally sworn in at the National Assembly on 16 July 2018 failing any effort to examine the alleged fraud.

Since March 2017, close to 40 parliamentarians have been attacked with impunity by law enforcement officers and pro-government supporters during demonstrations. These protests intensified after President Maduro announced the convening of a Constituent Assembly, which was subsequently elected on 30 July 2017, to rewrite the Constitution.

Mr. Juan Requesens was arrested and detained on 7 August 2018 on accusations of involvement in the alleged assassination attempt on President Maduro three days earlier. There are serious concerns about his treatment in detention and respect for due process following the immediate lifting of his parliamentary immunity, not by the National but the Constituent Assembly. The complainant alleges that Mr. Requesens is being coerced into confessing responsibility for the crime. Nine other members of the National Assembly spent up to four years in detention in recent years, without respect for their parliamentary immunity, before being released and continue to be subject to reportedly politically motivated legal proceedings.

In 2017, six members of parliament had their passports confiscated arbitrarily in connection with their international parliamentary work. Two other members of parliament were disbarred from holding public office, allegedly in the absence of a legal basis. Six members of parliament, including former Speaker Borges, left Venezuela in the face of continued harassment and intimidation.

The Government has not provided any funding to the National Assembly since August 2016. In its decision of 18 August 2017, the Constituent Assembly invested itself with legislative powers. The Constituent Assembly has taken over many of the premises of the National Assembly. Even the limited space used by the National Assembly has been invaded and occupied, with several members of parliament taken hostage and beaten up by government supporters, with impunity, most notably on 27 June and 5 July 2017.

Long-standing efforts since 2013 to send a delegation of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to Venezuela have failed in the absence of clear authorization from the Government to welcome and work with the delegation.

Since January 2018, there have been widespread demonstrations across Venezuela to protest against the dire economic situation and the electoral process related to the decision to hold snap presidential elections on 20 May 2018. In early 2018, the MUD was excluded by the judicial authorities from presenting a joint candidate and, of the individual parties belonging to the MUD, only *Acción Democrática* (Democratic Action, AD) and other minor opposition parties are now allowed to participate. The majority of popular leaders of the MUD and other members of the opposition are either in prison, disqualified from standing in the elections or in exile. In light of the deficiencies of the electoral process, the MUD has announced that it will boycott the elections. The United Nations High Commissioner for Human Rights, the European Union, the Organization of American States, the “Lima Group”, comprising 15 countries of the Americas, and the United States have rejected the electoral process. Recent proposals by President Maduro and the President of the Constituent Assembly to bring the legislative elections forward to coincide with the presidential elections, even though the National Assembly’s term is due to expire in January 2021, are not being implemented, although there are reportedly still plans to hold legislative elections early.

Since May 2016, mediation efforts, primarily by stakeholders in the region, have been under way to bring the Government and the opposition together. These efforts have not produced any concrete results. It appears that on 7 February 2018 the talks were suspended "indefinitely".

Afghanistan

©UIP 25.10.2016

AFG05 – Fawzia Koofi

Alleged human rights violations:

- ✓ Threats, acts of intimidation (1.5)
- ✓ Impunity (3)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1)
- ✓ Right of appeal (1.8.4)
- ✓ Other violations (4): Right to take part in the conduct of public affairs

Summary of the case:

Ms. Fawzia Koofi, a member of the House of the People (Wolesi Jirga) of Afghanistan, has been the victim of numerous unpunished attacks and death threats since 2010. She has been a long-standing champion of women's rights in Afghanistan.

In early August 2018, the Independent Electoral Complaints Commission (IECC) invalidated Ms. Koofi's candidacy for the 20 October 2018 parliamentary elections on the strength of complaints alleging her affiliation with illegal armed groups. A total of 35 other candidates, including 11 incumbent parliamentarians such as Ms. Koofi's sister, Maryam Koofi (AFG08), were also disqualified. These decisions are final and no domestic legal remedies are available under Afghan law.

The complainant alleges that the process violated guarantees of due process and the presumption of innocence protected under the Afghan Constitution. The complainant claims that the decision was politically motivated and excluded Ms. Koofi from the electoral process because she had been critical of the current government. According to the complainant, the accusations against her are false and baseless.

No information has been forthcoming from the Afghan authorities.

Case AFG05

Public Case

Afghanistan: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female member of parliament, leader of the opposition Movement for Change party

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: April 2010

Recent IPU decision: January 2015

IPU mission: - - -

Recent Committee hearing: Hearing with members of the delegation of Afghanistan to the 132nd IPU Assembly (March 2015)

Recent follow-up

- Communication from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: October 2018
- Communication from the IPU: Letter addressed to the President of Afghanistan (September 2018), letter addressed to the President of the Wolesi Jirga (August and September 2018); letter addressed to the Independent Election Complaints Commission (August 2018)
- Communications from the IPU to the complainant: September and October 2018

IPU technical assistance: Yes

Last report update: October 2018

Cambodia

Kem Sokha is escorted by police from his home in Phnom Penh on 3 September, 2017
© AFP

KHM27 - Chan Cheng
KHM48 - Mu Sochua (Ms.)
KHM49 - Keo Phirum
KHM50 - Ho Van
KHM51 - Long Ry
KHM52 - Nut Romdoul
KHM53 - Men Sothavarin
KHM54 - Real Khemarin
KHM55 - Sok Hour Hong
KHM56 - Kong Sophea
KHM57 - Nhay Chamroeun
KHM58 - Sam Rainsy
KHM59 - Um Sam Am
KHM60 - Kem Sokha
KHM61 - Thak Lany (Ms.)
KHM62 - Chea Poch
KHM63 - Cheam Channy
KHM64 - Chiv Cata
KHM65 - Dam Sithik
KHM66 - Dang Chamreun
KHM67 - Eng Chhai Eang
KHM68 - Heng Danaro
KHM69 - Ke Sovannroth (Ms.)
KHM70 - Ken Sam Pumsen
KHM71 - Keo Sambath
KHM72 - Khy Vanndeth
KHM73 - Kimsour Phirith
KHM74 - Kong Bora
KHM75 - Kong Kimhak
KHM76 - Ky Wandara
KHM77 - Lath Littay
KHM78 - Lim Bun Sidareth
KHM79 - Lim Kimya
KHM80 - Long Botta
KHM81 - Ly Srey Vyna (Ms.)
KHM82 - Mao Monyvann
KHM83 - Ngim Nheng
KHM84 - Ngor Kim Cheang
KHM85 - Ou Chanrath
KHM86 - Ou Chanrith
KHM87 - Pin Ratana
KHM88 - Pol Hom
KHM89 - Pot Poeu (Ms.)
KHM90 - Sok Umsea
KHM91 - Son Chhay
KHM92 - Suon Rida
KHM93 - Te Chanmony (Ms.)
KHM94 - Tioulong Saumura (Ms.)
KHM95 - Tok Vanchan
KHM96 - Tuon Yokda
KHM97 - Tuot Khoert
KHM98 - Uch Serey Yuth
KHM99 - Vann Narith
KHM100 - Yem Ponhearith
KHM101 - Yim Sovann
KHM102 - Yun Tharo
KHM103 - Tep Sothy (Ms.)

Case KHM-Coll-03

Cambodia: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 57 former opposition parliamentarians (50 male and seven female, 55 from the National Assembly and two from the Senate)

Qualified complainant(s): Section I (1) (c) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: November 2011

Recent IPU decision: March 2018

IPU mission: February 2016

Recent Committee hearings
Hearing with the Cambodia delegation to the 137th IPU Assembly (October 2017)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter of the Secretary General of the National Assembly (March 2018)
- Communication from the complainant: September 2018
- Communication from the IPU to the Secretary General of the National Assembly (September 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: September 2018

IPU technical assistance: No

Last report update: September 2018

Alleged human rights violations:

- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Violation of freedom of assembly and association (2.2)
- ✓ Abusive revocation of the parliamentary mandate (2.4.2)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1)
- ✓ Lack of fair trial proceedings (1.8.2) and excessive delays (1.8.3)
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity (2.4.3)
- ✓ Violation of freedom of movement (2.3)
- ✓ Threats and acts of intimidation (1.5)
- ✓ Torture and ill-treatment (1.4) and impunity (3)[1]
- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)[2]
- ✓ Inhumane conditions of detention (1.7)[3]

Summary of the case:

On 16 November 2017, the Supreme Court dissolved the sole opposition party in Cambodia, the Cambodian National Rescue Party (CNRP). It also banned 118 CNRP leaders (including all 55 CNRP members of the National Assembly) from political life for five years with no possibility of appeal. Their parliamentary mandates were immediately revoked and their seats reallocated to non-elected political parties allegedly aligned with the ruling party. The Supreme Court decision was based on charges of conspiracy with a foreign country to overthrow the legitimate government. Most former parliamentarians subsequently fled Cambodia and went into exile.

The dissolution of the CNRP left the ruling Cambodian People's Party (CPP) – and Prime Minister Hun Sen – with no viable challengers for the July 2018 elections to the National Assembly. The authorities stated that the National Assembly remained a multiparty parliament composed of four political parties, in line with the Constitution of Cambodia. The CPP gained all 125 seats in the National Assembly elections, after having already gained all seats in the Senate elections in February 2018.

The dissolution of the CNRP took place against the backdrop of long-standing and repeated threats and groundless criminal charges against its members of parliament. They had been repeatedly warned by the Prime Minister that their only choice was to join the ruling party or be prepared for the dissolution and ban of their party. Since 2013, some 13 CNRP members of parliament have faced criminal accusations in relation to protests or statements critical of the CPP and the Prime Minister. All proceedings concluded with systematic convictions and raised serious issues of due process and lack of judicial independence. Two members of parliament were subjected to physical attacks that have gone unpunished.

After one year of detention in solitary confinement, which was considered as arbitrary and politically motivated by the United Nations Working Group on Arbitrary Detention in late April 2018, Mr. Kem Sokha was released on bail on 10 September 2018 and placed under court supervision, under conditions that amount to house arrest. Judicial proceedings are still ongoing against Mr. Sam Rainsy and Mr. Kem Sokha. The latter is liable to a 30-year prison term for planning to overthrow the Government, on the basis of a 2013 TV speech in which he called for peaceful political change in Cambodia, without at any point inciting violence or hatred or uttering defamatory words.

---

1 Concerns only KHM56 and KHM57.

2 Concern that was applicable to the following former members of parliament earlier in the case: KHM48, KHM49, KHM50, KHM51, KHM52, KHM53, KHM54, KHM55, KHM59, KHM60. It currently remains applicable to KHM 60.

3 Concerns only KHM60 in relation to solitary confinement.

Malaysia

Mr. Anwar Ibrahim and his wife, at IPU headquarters, Geneva, 2005 © IPU

MYS15 – Anwar Ibrahim

Alleged human rights violations:

- ✓ Lack of fair trial proceedings (1.8.2)
- ✓ Abusive suspension of the parliamentary mandate (2.4.2)

Summary of the case:

Dato Seri Anwar Ibrahim, former Deputy Prime Minister and Finance Minister of Malaysia, was charged with sodomy on 6 August 2008 for the second time while he was the leader of the opposition and in the midst of an election campaign. The trial started in January 2010. On 16 May 2011, the trial judge ruled that there was a *prima facie* case and that the accused had a defence to enter. There have been serious concerns regarding the fairness of the proceedings, in particular regarding the defence's access to essential prosecution evidence. An IPU observer was present at a number of hearings and considered, after the revelation of a love affair between a member of the prosecution team and the complainant (the person allegedly sodomized), that the trial was compromised to the point where "the public interest would justify discontinuing the proceedings". Following the closure of the prosecution case, the judge ruled in May 2011 that the defence had a case to answer. Mr. Anwar Ibrahim was acquitted at first instance on 9 January 2012.

The Attorney General launched an appeal. On 7 March 2014, Mr. Anwar Ibrahim was convicted and sentenced to a five-year prison term. An IPU trial observer attended and reported on the appeal proceedings in July, September and December 2013 and February, March, October and November 2014 (see trial observation reports). Mr. Anwar Ibrahim appealed the

Case MYS15

Malaysia: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: January 2010

Recent IPU decision: April 2017

IPU mission: July 2015

Recent Committee hearings:
Hearing with the Malaysian delegation at the 133rd IPU Assembly (Geneva, October 2015)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Meetings during the on-site mission (June-July 2015)
- Communication from the complainant: January 2018
- Communication from the IPU: Letter to the Speaker of the House of Representatives (November 2017)
- Communication from the IPU to the complainant: June 2018

IPU technical assistance: No

Last report update: October 2018

sentence and was freed on bail until the final appeal was dealt with. On 10 February 2015, the Federal Court confirmed Mr. Anwar Ibrahim's conviction and sentence, to be served in Sungai Buloh Prison in Selangor. The IPU trial observer produced a separate report containing his findings with regard to the Federal Court's ruling.

On 14 December 2016, the Federal Court rejected Mr. Anwar Ibrahim's application for review of sentence. On 15 July 2018, the Kuala Lumpur High Court dismissed Mr. Anwar Ibrahim's bid to challenge the decision of the Pardon Board rejecting his petition for a royal pardon.

An on-site mission went to Malaysia (June-July 2015) and was able to meet with Mr. Anwar Ibrahim in detention.

On 16 May 2018, Mr. Anwar Ibrahim was released upon receiving a full royal pardon that same day. Mr. Anwar Ibrahim is slated to run in the parliamentary by-election in Port Dickson, which is due to take place by mid-November 2018 at the latest.

Malaysia

Nurul Izzah, daughter of Malaysian opposition leader Anwar Ibrahim speaks to the media after being released on bail on 17 March 2015. AFP Photo / Manan Vatsyayana

MYS21 - N. Surendran
MYS23 - Khalid Samad
MYS24 - Rafizi Ramli
MYS25 - Chua Tian Chang
MYS26 - Ng Wei Aik
MYS27 - Teo Kok Seong
MYS28 - Nurul Izzah Anwar (Ms.)
MYS29 - Sivarasa Rasiah
MYS30 - Sim Tze Sin
MYS31 - Tony Pua
MYS32 - Chong Chien Jen
MYS33 - Julian Tan Kok Peng
MYS35 - Shamsul Iskandar
MYS38 - Nga Kor Ming
MYS39 - Teo Nie Ching (Ms.)
MYS40 - Azmin Ali

Alleged human rights violations:

- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Violation of freedom of assembly and association (2.2)

Case MYS-COLL-01

Malaysia: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 16 opposition members of parliament (14 men and two women)

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: September 2014

Recent IPU decision: February 2017

IPU mission: July 2015

Recent Committee hearing: Hearing with the Malaysian delegation at the 133rd IPU Assembly (Geneva, October 2015)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from International Relations and Protocol Division, Parliament of Malaysia (October 2018)
- Communication from the complainant: (October 2018)
- Communication from the IPU: Letter addressed to the Speaker of the House of Representatives (September 2018)
- Communication addressed to the complainant: October 2018

IPU technical assistance: No

Last report update: October 2018

Summary of the case:

The case concerns 16 then opposition members of the Malaysian House of Representatives. Mr. Khalid Samad, Mr. N. Surendran, Mr. Ng Wei Aik and Mr. Sivarasa Rasiah were charged under paragraphs (a), (b) and (c) of section 4(1) of the Sedition Act of 1948, while six other opposition members of parliament, namely Mr. Rafizi Ramli, Ms. Nurul Izzah Anwar, Mr. Tony Pua, Mr. Nga Kor Ming, Mr. Anthony Loke and Ms. Teo Nie

Ching were being investigated for this crime. In recent months, charges against the four members of parliament were all withdrawn, whereas with regard to the six under investigation no charge was finally brought against four of them, while an instruction for no charge to be brought against the two others is in the hands of the Attorney General's Office. However, on 29 September 2016, Mr. Chua Tian Chang was sentenced to a three-month prison term and fined RM 1,800 for sedition. Another charge of sedition against him was discontinued by the prosecution after his acquittal at first instance.

With regard to seven of these parliamentarians, the action taken against them under the Sedition Act was wholly or partly related to criticism they voiced about the conviction and sentence that the Federal Court handed down in February 2015 against Mr. Anwar Ibrahim.

The Sedition Act was amended in 2015. As a result, criticism of the Government and the administration of the judiciary are no longer punishable under the act. It appears, however, that the legal action against members of parliament for voicing such criticism has not yet been discontinued. There are concerns that the Sedition Act in its current form remains outdated, runs counter to human rights and is being used to attack and silence the political opposition.

Five parliamentarians, namely Mr. Chong Chien Jen, Mr. Julian Tan Kok Peng, Mr. Anthony Loke, Mr. Shamsul Iskandar and Mr. Sim Tze Tzin, were charged under section 4(2)(c) of the Peaceful Assembly Act (PAA) in connection with their participation in demonstrations. With the exception of Mr. Anthony Loke, who was ultimately convicted of a lesser charge, the others were discharged and acquitted, several of them in recent months.

On 14 November 2016, Mr. Ramli was sentenced under the Official Secrets Act to an 18-month prison term for unauthorized possession of the 1MDB audit report and for exposing it to the media. The Appellate Court upheld the conviction but varied the sentence: instead of imprisonment, it ordered Mr. Ramli to be bound over for two years on a good behaviour bond of RM 10,000 in one surety.

All of the aforesaid current and former parliamentarians claim that the legal action taken against them runs counter to their right to freedom of assembly.

An on site mission went to Malaysia in June to July 2015 and was able to meet with most of the parliamentarians who were the subject of the original complaint.

Maldives

© Munshid Mohamed, 24 July 2017 – Police prevent members of parliament from entering the People's Majlis through the East Gate

MDV16 - Mariya Didi*[4]
MDV28 - Ahmed Easa
MDV29 - Eva Abdulla*
MDV30 - Moosa Manik*
MDV31 - Ibrahim Rasheed
MDV32 - Mohamed Shifaz
MDV33 - Imthiyaz Fahmy*
MDV34 - Mohamed Gasam
MDV35 - Ahmed Rasheed
MDV36 - Mohamed Rasheed
MDV37 - Ali Riza
MDV39 - Ilyas Labeeb
MDV40 - Rugiyya Mohamed
MDV41 - Mohamed Thoriq
MDV42 - Mohamed Aslam*
MDV43 - Mohammed Rasheed*
MDV44 - Ali Waheed
MDV45 - Ahmed Sameer
MDV46 - Afrasheem Ali
MDV48 - Ali Azim*
MDV49 - Alhan Fahmy
MDV50 - Abdulla Shahid*
MDV51 - Rozeyna Adam*
MDV52 - Ibrahim Mohamed Solih
MDV53 - Mohamed Nashiz
MDV54 - Ibrahim Shareef*
MDV55 - Ahmed Mahloof*
MDV56 - Fayyaz Ismail*
MDV57 - Mohamed Rasheed Hussain*
MDV58 - Ali Nizar*
MDV59 - Mohamed Falah*
MDV60 - Abdulla Riyaz*
MDV61 - Ali Hussain*
MDV62 - Faris Maumoon*
MDV63 - Ibrahim Didi*
MDV64 - Qasim Ibrahim*
MDV65 - Mohamed Waheed Ibrahim*
MDV66 - Saud Hussain *
MDV67 - Mohamed Ameeth*
MDV68 - Abdul Latheef Mohamed*
MDV69 - Ahmed Abdul Kareem*
MDV70 - Hussein Areef*
MDV71 - Mohamed Abdulla
MDV72 - Abdulla Ahmed
MDV73 - Mohamed Musthafa
MDV74 - Ali Shah
MDV75 - Saudhulla Hilmy
MDV76 - Hussain Shahudhee
MDV77 - Abdullah Sinan
MDV78 - Ilham Ahmed

Alleged human rights violations:

* (Re-)elected to parliament in the elections of March 2014.

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence (1.4)
- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Threats, acts of intimidation (1.5)
- ✓ Murder (1.1)
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate (2.4.5)
- ✓ Abusive revocation or suspension of parliamentary mandate (2.4.2)
- ✓ Violation of freedom of movement (2.3)

Case MDV-Coll-01

Maldives: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 50 opposition members of parliament, except Mr. Afrasheem Ali, a member of the majority (46 men and four women)

Qualified complainant(s): Section I 1(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: February 2012

Recent IPU decision: March 2018

IPU missions: March 2018, October 2016, November 2013, November 2012,

Recent Committee hearing: Hearing with the Maldives delegation at the 137th IPU Assembly (October 2017)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Deputy Secretary General of the People's Majlis (March 2018)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU: Letter addressed to the Speaker of the People's Majlis (February 2018)
- Communication addressed to the complainant: March 2018

IPU technical assistance: Yes

Last report update: October 2018

Summary of the case:

Since February 2012, following the controversial resignation of President Mohamed Nasheed (Maldivian Democratic Party – MDP), which he claimed was forced upon him, there have been serious and credible reports and allegations of arbitrary arrest, ill-treatment, attacks and death threats against several opposition members of the People's Majlis, the majority of them belonging to the MDP.

Since the 2014 parliamentary elections, the opposition has repeatedly claimed that the ruling Progressive Party of Maldives (PPM), with the support of the Speaker of the People's Majlis, has systematically limited the opportunities for the opposition to contribute meaningfully to the work of parliament, and that the latter has adopted laws that seriously reduce human rights. The parliamentary authorities have denied these allegations.

Tension and violence erupted once again after an opposition alliance and defections from the PPM galvanized the opposition to move a first no-confidence motion against the Speaker in March 2017. This attempt was followed in the same month by a sudden ruling by the Supreme Court revoking the parliamentary mandates of 12 members of parliament for defecting from the PPM, hence changing the balance of power in parliament back in favour of the ruling party, the physical removal of opposition members of parliament shortly before the vote and a lock-down of parliament, and the arrests and detention of two prominent opposition parliamentarians in July and August 2017.

The political crisis in the Maldives took a further turn for the worse in the aftermath of the ruling by the Supreme Court on 1 February 2018 to release nine high-profile politicians and to reinstate the 12 members of parliament. President Yameen refused to implement the ruling, claiming it unlawful, and declared a state of emergency, which expired on 22 March 2018.

A delegation of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians travelled to the Maldives in March 2018, when the state of emergency was in full force, and concluded that the decision to revoke the 12 parliamentary mandates and that the charges against the members of parliament who were forcibly removed from the People's Majlis in July 2017 were arbitrary. The delegation expressed deep concern about the wave of arrests launched against members of parliament under the state of emergency, the charges of terrorism brought against six members and the detention of five for the duration of their trials. The delegation called on the authorities to fully ensure their right to a fair trial and suggested that the IPU send a trial observer.

Presidential elections in the Maldives took place on 23 September 2018 and were won by Mr. Ibrahim Mohamed Solih, the joint candidate of four opposition parties. Following his election, all members of parliament in detention were released, apparently on bail, which would imply that legal proceedings against them still continue. Mr. Qasim Ibrahim, who has been in Germany since being convicted of vote buying in 2017, was also released on bail. President-elect Solih will take up office on 17 November 2018.

Philippines

Philippine Senator Leila de Lima is escorted by police after her arrest at the Senate in Manila on 24 February 2017 © Ted Aljibe/AFP

PHL08 – Leila de Lima

Alleged human rights violations:

- ✓ Threats, acts of intimidation (1.5)
- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians (1.8)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)

Summary of the case:

Ms. Leila de Lima served as Chairperson of the Commission on Human Rights (CHR) of the Philippines from May 2008 until June 2010. In that capacity, she led a series of investigations into alleged extrajudicial killings linked to the so-called Davao Death Squad (DDS) in Davao City, where Mr. Duterte had long been mayor, and concluded that Mr. Duterte, now President of the Philippines, was behind the DDS.

In 2010, Ms. de Lima was appointed Secretary of Justice. She resigned from this position in October 2015 to focus on her campaign to gain a seat in the Senate in the elections of May 2016, in which she was successful. In August 2016, as Chair of the Senate Committee on Justice and Human Rights, she initiated an inquiry into the killings of thousands of alleged drug users and drug dealers alleged to have taken place since President Duterte took office in June 2016. Since the start of her term as senator, she has been subjected to widespread intimidation and denigration, including by President Duterte directly.

Senator de Lima was arrested and detained on 24 February 2017 on the basis of accusations that she had received drug

Case PHL08

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1) (d) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: September 2016

Recent IPU decision: October 2017

IPU mission: May 2017

Recent Committee hearings: Hearing with the Cambodia delegation to the 136th IPU Assembly (April 2017)

Recent follow-up

- Communication from the authorities: Letter from the President of the Senate (January 2017)
- Communication from the complainant: October 2018
- Communication from the IPU: Letter addressed to the President of the Senate (September 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: October 2018

IPU technical assistance: No

Last report update: October 2018

money to finance her senatorial campaign. The charges, in three different cases, were brought in the wake of an inquiry by the House of Representatives into drug trading in New Bilibid Prison and Senator de Lima's responsibility in that regard when she was Secretary of Justice. The House inquiry was launched one week after she initiated her inquiry in the Senate into the extrajudicial killings.

On 27 July and 10 August 2018, Senator de Lima was arraigned in two of the three cases that are before Branches 205 and 206 of the Regional Trial Court – Muntinlupa City. Hearings to present prosecution witnesses, mostly convicted drug traffickers, have been scheduled until the end of 2018. A mission of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians to the Philippines in May 2017 concluded that there was no evidence to justify the criminal cases against Senator de Lima. Since then, the IPU has called for Senator de Lima's release and for the legal proceedings against her to be abandoned should serious evidence not be forthcoming soon.

Although Senator de Lima remains very politically active from detention and receives newspapers, journals and books, she has no access to the Internet, a computer, TV, radio or to an air-conditioning unit, despite a doctor's order. Senator de Lima has written a letter to the chief of the Philippine National Police in this regard. Requests from her defence counsel to the courts that she be granted legislative furlough have remained unanswered.

Turkey

Demonstrators hold pictures of Figen Yuksekdag during the trial of the co-leader of the pro-Kurdish party People's Democratic Party (HDP) in front of the court in Ankara on 13 April, 2017 | © Adem Altan/AFP

TUR69 - GÜLSER YILDIRIM (Ms.)
TUR70 - SELMA IRMAK (Ms.)
TUR71 - FAYSAL SARIYILDIZ
TUR72 - İBRAHIM AYHAN[5]
TUR73 - KEMAL AKTAS
TUR75 - BEDIA ÖZGÖKÇE ERTAN (Ms.)
TUR76 - BESIME KONCA (Ms.)
TUR77 - BURCU ÇELIK ÖZKAN (Ms.)
TUR78 - ÇAĞLAR DEMIREL (Ms.)
TUR79 - DILEK ÖCALAN (Ms.)
TUR80 - DILAN DIRAYET TAŞDEMIR (Ms.)
TUR81 - FELEKNAS UCA (Ms.)
TUR82 - FIGEN YÜKSEKDAĞ (Ms.)
TUR83 - FILIZ KERESTECIOĞLU (Ms.)
TUR84 - HÜDA KAYA (Ms.)
TUR85 - LEYLA BIRLIK (Ms.)
TUR86 - LEYLA ZANA (Ms.)
TUR87 - MERAL DANIŞ BEŞTAŞ (Ms.)
TUR88 - MIZGIN IRGAT (Ms.)
TUR89 - NURSEL AYDOĞAN (Ms.)
TUR90 - PERVIN BULDAN (Ms.)
TUR91 - SAADET BECERIKLI (Ms.)
TUR92 - SIBEL YIĞITALP (Ms.)
TUR93 - TUĞBA HEZER ÖZTÜRK (Ms.)
TUR94 - ABDULLAH ZEYDAN
TUR95 - ADEM GEVERI
TUR96 - AHMET YILDIRIM
TUR97 - ALI ATALAN
TUR98 - ALICAN ÖNLÜ
TUR99 - ALTAN TAN
TUR100 - AYHAN BILGEN
TUR101 - BEHÇET YILDIRIM
TUR102 - BERDAN ÖZTÜRK
TUR103 - DENGIR MIR MEHMET FIRAT
TUR104 - ERDAL ATAŞ
TUR105 - EROL DORA
TUR106 - ERTUĞRUL KÜRKCÜ
TUR107 - FERHAT ENCÜ
TUR108 - HIŞYAR ÖZSOY
TUR109 - İDRIS BALUKEN
TUR110 - İMAM TAŞÇIER
TUR111 - KADRI YILDIRIM
TUR112 - LEZGIN BOTAN
TUR113 - MEHMET ALI ASLAN
TUR114 - MEHMET EMIN ADIYAMAN
TUR115 - NADIR YILDIRIM
TUR116 - NIHAT AKDOĞAN
TUR117 - NIMETULLAH ERDOĞMUŞ
TUR118 - OSMAN BAYDEMIR
TUR119 - SELAHATTIN DEMIRTAŞ
TUR120 - SIRRI SÜREYYA ÖNDER
TUR121 - ZIYA PIR
TUR122 - MITHAT SANCAR
TUR123 - MAHMUT TOĞRUL
TUR124 - AYCAN İRMEZ (Ms.)
TUR125 - AYŞE ACAR BAŞARAN (Ms.)
TUR126 - GARO PAYLAN
TUR127 – AYSEL TUGLUK (Ms.)
TUR128- SEBAHAT TUNCEL (Ms.)

5 Mr. Ayhan died of a heart attack in September 2018.

Alleged human rights violations:

- ✓ Failure to respect parliamentary immunity (2.4.3)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1)
- ✓ Lack of fair trial proceedings (1.8.2) and excessive delays (1.8.3)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Violation of freedom of assembly and association (2.2)
- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)[6]
- ✓ Ill-treatment (1.4)[7]
- ✓ Violation of freedom of movement (2.3)
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate (2.4.2)[8]

Case TUR COLL-02

Turkey: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 59 individuals (16 parliamentarians and 43 former members of parliament, all members of the opposition (34 men and 25 women)

Qualified complainant(s): Section I (1)(c) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: June 2016

Recent IPU decision: March 2018

IPU mission: February 2014

Recent Committee hearing: March 2018

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letters from the President of the Turkish IPU Group (May 2018)
- Communication from the complainant: October 2018
- Communication from the IPU: Letter to the President of the Turkish Grand National Assembly (July 2018); letter to the President of the IPU Group (September 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: September 2018

IPU technical assistance: No

Last report update: October 2018

Summary of the case:

Over 600 criminal and terrorism charges have been brought against the members of parliament of the People's Democratic Party (HDP) since 15 December 2015, when the Constitution was amended to authorize the wholesale lifting of parliamentary immunity. Hundreds of trial proceedings are ongoing against HDP parliamentarians throughout Turkey. Some of the parliamentarians also continue to face older charges in relation to the KCK first-instance trial that has been ongoing for seven years, while others face more recent charges. In these cases, their parliamentary immunity has allegedly not been lifted.

According to the complainant, most HDP members of parliament (and former members) have been repeatedly arrested and forcefully brought to court for questioning since November 2016. Some members of parliament have been placed in pretrial detention, while most were granted release by the trial courts pending completion of the criminal proceedings. At least 20 HDP parliamentarians, 11 of whom were women, have received prison sentences of one year or more. A number of acquittals have also been handed down.

The complainant further stated that parliament has ended the parliamentary mandate of nine of its members (including five women parliamentarians). One member of parliament – Ms. Figen Yüksekdağ, HDP Co-Chair – was further deprived of her HDP membership and executive position and banned from exercising any political activities pursuant to a final court conviction. Ms. Yüksekdağ remains subject to other criminal proceedings; an IPU trial observer has been monitoring the latest trial against her and conducted visits to Ankara on 18 September and 6 December 2017 and 20 February, 17 May and 24 October 2018. The defence is currently presenting its case. The next hearing is scheduled for 5 November 2018.

As of early October 2018, nine members of parliament continue to be held in detention under restrictive conditions applicable to terrorism suspects (video surveillance, seizure of documentation, restricted visits, etc.) that prevent them from exercising their parliamentary mandate. The other members of parliament are free but have had their freedom of movement restricted, since they have been placed under judicial control and banned from travelling abroad (at least 14 members of

6 Concerns only the members of parliament placed in detention, as listed in the case report (section on detention).

7 Concerns only three male members of parliament (Mr. Adiyaman - TK/114; Mr. Behçet Yildirim - TK/101; Mr. Mahmut Togrul – TK/123) and three women members of parliament (Ms. Feleknas Uca - TK/81, Ms. Besime Konca – TK/76 and Ms. Sibel Yigitalp – TK/92).

8 Concerns 11 members of parliament (Ms. Selma Irmak – TK/70; Mr. Faysal Sariyildiz – TK/71; Mr. Ibrahim Ayhan – TK/72; Ms. Besime Konca – TK/76; Ms. Figen Yüksekdag – TK/82; Ms. Leyla Birlik – TK/85; Ms. Nursel Aydogan – TK/89; Ms. Tugba Hezer Oztürk – TK/93; Mr. Ahmet Yildirim – TK/96; Mr. Ferhat Encü – TK/107; and Mr. Osman Baydemir – TK/118).

parliament have sought refuge abroad). This, together with the multitude of ongoing trials against them throughout Turkey, has restricted their ability to devote themselves meaningfully to the exercise of their parliamentary mandate. A few HDP members of parliament have also been subjected to physical attacks, including inside parliament, and to disciplinary sanctions after expressing their opinion in the parliamentary debate.

The complainant alleges that, through the ongoing proceedings, the ruling party intends to exclude the Kurds, and other marginalized peoples represented by the HDP, from the Parliament of Turkey. According to the complainant, the charges against HDP members of parliament are groundless and violate their rights to freedom of expression, assembly and association. The complainant claims that the evidence adduced to support the charges against the members of parliament relates to public statements, rallies and other peaceful political activities carried out in furtherance of their parliamentary duties and their political party programme. Such activities include mediating between the PKK and the Turkish Government as part of the peace process between 2013 and 2015, advocating publicly in favour of political autonomy, and criticizing the policies of President Erdoğan in relation to the current conflict in south-eastern Turkey and at the border with Syria (including denouncing the crimes committed by the Turkish security forces in that context). The complainant alleges that such statements, rallies and activities did not constitute any offence, and that they fall under the clear scope and protection of the fundamental rights of members of parliament. The complainant also alleges that proper standards of due process are being disregarded. The complainant does not believe that the judicial process is being administered in a fair, independent and impartial manner. The complainant has submitted extensive and detailed information in support of its claims, including excerpts of indictments and court decisions and the exact words of the incriminating speeches made by the parliamentarians, which are being used as evidence of terrorism activities. Concerns also exist in relation to restrictive conditions of detention and to the denial of prison visits to foreign observers. Many of these claims are the subject of a petition to the European Court of Human Rights, which is pending. The IPU's submission as a third-party intervener has been accepted by the Court.

The Turkish authorities deny all these allegations. They have invoked the independence of the judiciary and the need to respond to security/terrorism threats and legislation adopted under the state of emergency to justify the legality of the measures taken. Some detailed information on the charges and ongoing prosecutions was provided by the authorities, but it is purely legal and does not provide any information on the facts and evidence underlying the charges, despite repeated requests to that end. The Turkish authorities have rejected on two occasions the Committee's request to conduct a mission to Turkey on the grounds that it "could negatively affect the judicial process" and was not considered "appropriate".

Early parliamentary and presidential elections took place on 24 June 2018. The AKP did not obtain the desired absolute majority in parliament and made an alliance with the nationalist party. The HDP obtained 67 seats (against 59 at the previous election) despite the restrictions facing the party and its officials.[9] Sixteen of the members of parliament in the present case were re-elected. In May 2018, the Turkish authorities delayed the CHRP mission following the announcement of early elections in June. No response has been provided by the new parliamentary authorities following the elections.

9 Out of 600 members, the ruling party (AKP) obtained 295 seats, the nationalist party (MHP) 49 seats, the Kurdish prone-opposition party (HDP) 67 seats, the traditional opposition party (CHP) 146 seats, and the Ivi Party 43 seats.

Palestine/Israel

Ramallah, 15 April 2015 - Palestinian protesters wave flags bearing portraits of Fatah leader, Marwan Barghouti, during a march to mark the anniversary of his arrest. AFP Photo / Abbas Momani

PSE02 – Marwan Barghouti

Alleged human rights violations:

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence (1.4)
- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Lack of fair trial proceedings (1.8.2)

Summary of the case:

Mr. Barghouti, a member of the Palestinian Legislative Council, was arrested on 15 April 2002 in Ramallah by the Israeli Defence Forces and transferred to a detention facility in Israel. He was charged with murder, attempted murder and involvement in terrorist organizations. His trial before the Tel Aviv District Court started on 14 August 2002 and came to a close on 6 June 2004, when the court sentenced him to five life sentences and two 20 -year prison terms. The complainants have raised a series of legal objections to Mr. Barghouti's arrest and prosecution, alleging that he was ill-treated, especially at the start of his detention, and was denied access to legal counsel. The Committee appointed a legal expert and lawyer, Mr. Simon Foreman, to report on the trial. His report states that, “the numerous breaches of international law … make it impossible to conclude that Mr. Barghouti was given a fair trial”.

On 17 April 2017, Mr. Barghouti initiated a mass hunger strike, joined by more than 1,000 Palestinian inmates, in protest against the abusive and inhumane conditions in which Palestinian inmates were allegedly being held by Israeli authorities. The strike reportedly ended on 30 May 2017, as the Israeli Prison Service agreed to grant some of the detainees’ requests.

Case PSE02

Palestine/Israel: The Palestinian Legislative Council and the Parliament of Israel are affiliated to the IPU

Victim: Member of the Palestinian Legislative Council, member of the majority

Qualified complainant(s): Section I (1) (b) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: April 2002

Recent IPU decision: October 2017

IPU mission: - - -

Recent Committee hearing:
- Hearing with the head of the parliamentary group of Fatah at the 137th IPU Assembly (October 2017)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the head of the Knesset delegation to the Inter-Parliamentary Union, September 2017; letter from the Director General of Inter-Parliamentary Relations of the Palestinian Legislative Council, August 2017
- Communication from the complainant: September 2017
- Communication from the IPU to the authorities: November 2017
- Communication from the IPU to the complainant: September 2017

IPU technical assistance: Yes

Last report update: July 2018 ■

Palestine/Israel

Ahmed Sa'adat, the leader of the Popular Front for the Liberation of Palestine, is escorted by Israeli border police to the Ofer military court in the West Bank, north of Jerusalem, 27 March 2006. AFP Photo / Menahem Kahana

PSE05 – Ahmad Sa'adat

Alleged human rights violations:

- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Inhumane conditions of detention (1.7)
- ✓ Lack of fair trial proceedings (1.8.2)

Summary of the case:

On 14 March 2006, Mr. Sa'adat was abducted by the Israeli Defence Forces from Jericho Jail and transferred to Hadarim Prison in Israel, together with four other prisoners, after being accused by the Israeli authorities of involvement in the October 2001 murder of Mr. R. Zeevi, the Israeli Minister of Tourism. The Israeli authorities concluded one month later that Mr. Sa'adat had not been involved in the killing but went on to charge the other four suspects. Subsequently, 19 other charges were brought against Mr. Sa'adat, all arising from his leadership of the Popular Front for the Liberation of Palestine (PFLP), which Israel considers a terrorist organization. None of the charges allege direct involvement in crimes of violence. On 25 December 2008, Mr. Sa'adat was sentenced to 30 years in prison. While detained, Mr. Sa'adat reportedly did not receive the medical attention he required or visits from his family. In March and June 2009, he was placed in solitary confinement, prompting him in June 2009 to go on a nine-day hunger strike. He remained in solitary confinement for three years, until May 2012.

In April 2017, Mr. Sa'adat took part in a mass hunger strike by Palestinian detainees to protest against their detention conditions in Israeli prisons. He was reportedly moved at that time to solitary confinement in Ohlikdar Prison.

Case PSE05

Palestine/Israel: The Palestinian Legislative Council and the Parliament of Israel are affiliated to the IPU

Victim: Majority member of the Palestinian Legislative Council

Qualified complainant(s): Section I (1)(b) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: July 2006

Recent IPU decision: October 2017

IPU mission: - - -

Recent Committee hearing:
- Hearing with the head of the parliamentary group of Fatah at the 137th IPU Assembly (October 2017)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the head of the Knesset delegation to the Inter-Parliamentary Union, September 2017; letter from the Director General of Inter-Parliamentary Relations of the Palestinian Legislative Council, August 2017
- Communication from the complainant: September 2017
- Communication from the IPU to the authorities: November 2017
- Communication from the IPU to the complainant: September 2017

IPU technical assistance: Yes

Last report update: July 2018 ■

Palestine

Former Palestinian security minister Mohamed Dahlan (L) speaks to reporters outside the offices of the Palestine Liberation Organisation, 8 November 2004. AFP Photo/Jamal Aruri

PSE91 – Mohamed Yusuf Chaker Dahlan

Alleged human rights violations:

- ✓ Failure to respect parliamentary immunity (2.4.3)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1)
- ✓ Lack of fair trial proceedings (1.8.2)

Summary of the case:

Mr. Mohammad Yusuf Chaker Dahlan, a member of the Palestinian Legislative Council (PLC), was deprived of his parliamentary immunity and allegedly subjected to arbitrary proceedings when the Attorney General launched an investigation against him on 3 January 2012 into allegations of corruption and embezzlement of public funds. At the Attorney General's request, the President of the Palestinian National Authority (PNA), Mr. Mahmoud Abbas, issued a decision on the same day ordering the lifting of Mr. Dahlan's parliamentary immunity. Prior to the lifting of his parliamentary immunity, Mr. Dahlan was expelled from his party, Fatah, in October 2011, over alleged corruption and an attempted coup. In 2013, having criticized the Palestinian security establishment, Mr. Dahlan was also charged with defaming and insulting the State's institutions. On 6 March 2014, the Ramallah Magistrates' Court sentenced Mr. Dahlan in absentia to two years of imprisonment on the defamation-related charges. The Corruption Crimes Court in turn sentenced Mr. Dahlan on 7 December 2016 to three years of imprisonment and a fine of US$ 16 million. Mr. Dahlan has been living in the United Arab Emirates (Abu Dhabi) in self-exile since 2011 and is unable to travel to Palestine for fear of imprisonment. He is reportedly facing acts of intimidation, as Fatah has launched several campaigns to damage his reputation in Palestine.

Case PSE91

Palestine: The Palestinian Legislative Council is affiliated to the IPU

Victim: Member of the Palestinian Legislative Council, member of the majority

Qualified complainant(s): Section I (1)(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: October 2017

Recent IPU decision: January 2018

IPU mission: - - -

Recent Committee hearings: - - -

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the Palestinian National Council (August 2018)
- Communication from the complainant: September 2018
- Communication from the IPU: Letter to the Speaker of the Palestinian National Council (September 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: September 2018

IPU technical assistance: Yes

Last report update: October 2018

Palestine/Israel

Hamas legislators sit in the International Red Cross offices where they have been living for the past 162 days fearing expulsion by the Israeli authorities, 9 December 2010. | AFP Photo/Marco Longari

Parliamentarians in administrative detention:
PSE-57 - Hasan Yousef
PSE-82 - Khalida Jarrar

Parliamentarians previously in administrative detention:
PSE-29 - Ahmad Attoun
PSE-32 - Basim Al-Zarrer
PSE-47 - Hatem Qfeisheh
PSE-61 - Mohammad Jamal Natsheh
PSE-62 - Abdul Jaber Fuqaha
PSE-63 - Nizar Ramadan
PSE-64 - Mohammad Maher Bader
PSE-65 - Azam Salhab
PSE-75 - Nayef Rjoub
PSE-84 - Ibrahim Dahbour
PSE-85 - Ahmad Mubarak
PSE-86 - Omar Abdul Razeq Matar
PSE-87 - Mohammad Ismail Al-Tal
PSE-89 - Khaled Tafesh
PSE-90 - Anwar Al Zaboun

Parliamentarians reportedly currently subject to criminal proceedings:
PSE-103 - Naser Abd Al Jawad

Parliamentarians reportedly subject to criminal proceedings in recent years:
PSE-28 - Muhammad Abu-Tair
PSE-78 - Husni Al Borini
PSE-79 - Riyadgh Radad
PSE-80 - Abdul Rahman Zaidan

Parliamentarians subject to the withdrawal of their Jerusalem residence permit:

PSE-28 - Muhammad Abu-Tair
PSE-29 - Ahmad Attoun
PSE-30 - Muhammad Totah

Alleged human rights violations:

- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Inhumane conditions of detention (1.7)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1)
- ✓ Lack of fair trial proceedings (1.8.2)
- ✓ Violation of freedom of movement (2.3)

Summary of the case:

The original case concerned parliamentarians who in mid-2006 were seized by Israeli Defence Forces in the occupied West Bank and Jerusalem and transferred to Israeli prisons. All of the parliamentarians had been elected in January 2006 on the Electoral Platform for Change and Reform (Hamas). On 25 September 2006, an Israeli military appeal court in the West Bank overturned a court decision to release them and ordered that they remain in prison pending trial. All were charged with being members of a terrorist organization, namely Hamas, carrying out activities on its behalf and providing it with services. Most received prison sentences of about 40 months and were released after serving them. Some have since been re-arrested, and 10 are currently in administrative detention.

Mr. Ahmad Attoun, who was released in February 2009, as well as Mr. Muhammad Abu-Tair and Mr. Muhammad Totah, both released in 2010, had their Jerusalem residence permits withdrawn and were ordered to be deported. An appeal filed against that decision is still pending. In more recent years, several of the parliamentarians, including Mr. Abu-Tair, have again been convicted by the Israeli authorities or are said to be facing criminal proceedings. Others have been placed in administrative detention by Israel. Ten Palestinian parliamentarians, including Ms. Khalida Jarrar (see case report PSE82), are currently in administrative detention.

Case PSE-COLL-01

Palestine/Israel: The Palestinian Legislative Council and the Parliament of Israel are affiliated to the IPU

Victims: 22 majority members of the Palestinian Legislative Council (21 men and one woman)

Qualified complainant(s): Section I (1)(d) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: June 2014

Recent IPU decision: October 2017

Recent IPU Mission: - - -

Recent Committee hearing:
- Hearing with the head of the parliamentary group of Fatah at the 137th IPU Assembly (October 2017)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the head of the Knesset delegation to the Inter-Parliamentary Union, September 2017; letter from the Director General of Inter-Parliamentary Relations of the Palestinian Legislative Council, August 2017
- Communication from the complainant: September 2017
- Communication from the IPU to the authorities: November 2017
- Communication from the IPU to the complainant: September 2017

IPU technical assistance: Yes

Last report update: July 2018 ■

Palestine

Abdul Hamid Al-Alia © Photo courtesy / Al-Alia family

Ashraf Jumaa © Photo courtesy / Ashraf Jumaa family

PSE88 - Najat Abu Bakr (Ms.)
PSE92 - Shami Al-Shami
PSE93 - Nasser Juma
PSE94 - Jamal Tirawi
PSE95 - Nayema Sheikh Ali (Ms.)
PSE96 - Rajai Mahmoud Baraka
PSE97 - Yahya Mohammad Shamia
PSE98 - Ibrahim Al Masdar
PSE99 - Ashraf Jumaa
PSE100 - Majid Abu Shamala
PSE101 - Abdul Hamid Al-Alia
PSE102 - Alaa Yaghi

Alleged human rights violations:

- ✓ Failure to respect parliamentary immunity (2.4.3)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Violation of freedom of movement (2.3);
- ✓ Threats, acts of intimidation (1.5)

Summary of the case:

The complainant alleges that the 12 parliamentarians, all members of Fatah, were deprived of their parliamentary immunity following a decision issued by Palestinian President Mahmoud Abbas in December 2016 to enable the Public Prosecutor to pursue a criminal investigation against them. The complainant also alleges that the decision to lift the parliamentary immunity of the members of parliament was communicated orally to them, as they never received any written decision providing the reasons justifying such a measure.

The complainant further alleges that the parliamentarians were also deprived of their salaries, which were suspended without notice on 6 June 2017 under the instructions of the Ministry of Finance. According to the complainant, the suspension of salaries came in response to the legitimate exercise of their parliamentary mandate and freedom of opinion, as well as their denunciation of alleged corruption within the ruling party, Fatah. Some of

Case PSE-COLL-02

Palestine: The Palestinian Legislative Council is affiliated to the IPU

Victims: 12 Members of the Palestinian Legislative Council, members of the majority (10 men and two women)

Qualified complainant(s): Section I (1)(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: January 2018

Recent IPU decision: January 2018

IPU mission: - - -

Recent Committee hearings: Hearing with the head of the parliamentary group of Fatah at the 137th IPU Assembly (October 2017)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the Palestinian National Council (August 2018)
- Communication from the complainant: (September 2018)
- Communication from the IPU: Letter to the Speaker of the Palestinian National Council (September 2018)
- Communication from the IPU to complainant: (September 2018)

IPU technical assistance: Yes

Last report update: October 2018

the parliamentarians decided not to file a complaint before the national jurisdiction, invoking the latter's lack of independence and arbitrariness.

The complainant indicated that Ms. Abu Bakr, one of the members of parliament affected by the same restrictions, had been facing additional harassment and intimidation since February 2016, when she requested an investigation into the Minister of Local Governance's transactions. According to the complainant, she was subsequently accused of defamation and of insulting a minister.

*

* *